# بلاغات الرُّواة في سنن أبي داود - جمع وتخريج ودراسة

أ. عبد الله عبد المعطي صبحي مقاط*

سلم البحث في ١٤٤٢/٦/٢٥هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٢/٧/٢٩هـ

**ملخص البحث:**

هذه البحث بعُنوان: « بلاغات الرُّواة في سنن أبي داود: جمع وتخريج ودراسة». ويهدف إلى جمع بلاغات الرُّواة من سنن أبي داود، ومن ثم تخريجها وتتبع طرقها بما يساعد في دراستها وبيان أحوالها من حيث الاتصال والانقطاع، والقبول والرد. واعتمد الباحث المنهج الاستقرائي التام في جمع بلاغات الرُّواة من خلال كتاب سنن أب داود، ومن ثم اجتهد في دراستها دراسة علمية، وذلك بتقسيم البلاغات على فصول الدراسة ومباحثها، مع إبراز البلاغ، وإثبات نسبته إلى قائله، وتتبع طرقه؛ وبيان ما اتصل إسناده، وتخريج الأحاديث النبوية والآثار التي اشتملت على البلاغ من مصادرها الأصيلة، والحكم على أسانيدها، وبيان خلاصة القول في البلاغ، والوقوف على بعض الأحكام المترتبة عليه، مع التعريف بالأماكن والبلدان، وبمصطلحات علوم الحديث، وبيان الألفاظ الغريبة، وضبط الأسماء، والكلمات المُشكلة عند الحاجة.

**Abstract**

**Reports of the Narrators in the Six Hadith Books and Ahmad's Musnad: Collection, Authentication, and Examination**

This study aims at collecting narrators' Hadith reports from the books mentioned, and then checking its authenticity by following narrators' methods in a way that helps in studying them and clarifying their status in terms of continuity of, interruptions in, acceptance or rejection of the chain of narrators.,The researcher used the complete inductive approach to collect reports of narrators through the six Hadith books and Ahmad's Musnad. The study, then, examines in a scientific manner such reports and distributing them on the chapters of the study and its subjects, highlighting reports, and referring them to their narrators, and following its tracks. The study then authenticates the Prophetic traditions and the effects such reports from its original sources, judging its chain of narration, and explaining the finale rules relevant to such reports. This is in addition to examining some of the rulings on it, with the definition of places and countries, the terms of hadith sciences, the showing the strange words, names, and vowelized words when needed.

* باحث فلسطيني في السنة وعلومها.

**المقدمة:**

إنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[1]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[3]. أما بعد: فإنَّ أصدق الحديث كلام الله ﷻ، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشرَّ الأمور مُحدثاتها، وكل مُحدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار[4].

فمن المعلوم أنَّ اتصال الإسناد يُعدُّ شرطًا أساسيًا من شروط قبول الحديث عند أهل العلم؛ فلا يقبل الحديث إلا إذا اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله من أوله إلى منتهاه، أو بنقل العدل الذي خف ضبطه من غير شذوذ ولا علَّة، وإنَّ اتصال الإسناد يُعرف بقرائن عدّة، من أهمها: "ألفاظ أداء الحديث"، فإذا رُوي الحديث بألفاظ تدل على الاتصال مثل: "حدثني وأخبرني" حُكم باتصال إسناده ابتداءً، وأمَّا إذا رُوي الحديث بألفاظ تدل على الانقطاع أو لا تدل صراحة على الاتصال، مثل: بلغني، ويبلغ به"، فلا يجزم بثبوته، بل إنَّ الأصل فيها الضعف لانقطاع إسنادها أولًا، ولجهالة الرُّواة المحذوفين من الإسناد ثانيًا، وفي هذه الحالة لابَّد أن يُبحث عن أصول لهذا البلاغ، فإذا وجدنا لبلاغ الرَّاوي أصلًا ووقفنا على إسناده درسناه بطريقة علمية ووفق قواعد مصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل، وحكمنا عليه بما يناسب من الصحة أو الحسن أو الضعف وإلا فيبقى على أصله وهو الضعف.

وقد وردت في كتب السنة النبوية المشرفة كثير من بلاغات الرُّواة من الصحابة ﷺ والتابعين ومن تبعهم، ولاقت هذه البلاغات اهتمام كثير من أهل العلم، مثال ذلك: أورد الإمام مالك في كتابه الموطأ بلاغات عدَّة رواة كما سمعها، ولم تكن موصولة، وقام الحافظ ابن عبد البر في كتابه "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، إلا أربعة بلاغات، لم يجد لها إسنادًا، ولا رآها في كتاب غير الموطأ؛ وقد وصلها ابن الصلاح في رسالة سماها: "وصل البلاغات الأربعة في الموطأ"، فبقيت بعض البلاغات لم توصل[5].

فرغبت أن أكتب في هذا الباب من أبواب علم الحديث، واخترت جزءًا من هذه البلاغات محصورًا في سنن أبي داود ﷺ.

أسال الله ﷻ أن يكتب لي قبول هذا العمل، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلبة العلم في كل مكان وزمان، إنّه ولي ذلك والقادر عليه.

**أولًا: أهمية الموضوع وبواعث اختياره:**

تكمن في نقاط عدّة، هي:

١-يُعدُّ موضوع دراسة البلاغات في الأسانيد من صلب تخصص الحديث النبوي الشريف وعلومه ودقائقه؛ لما له من أثر عظيم في الحكم على الأسانيد.

٢-يُعدُّ الموضوع دراسة تطبيقية لأنواع من علوم الحديث التي لم تتصل أسانيدها كالمعلق، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمدلَّس، والإرسال الخفي.

٣-كثرة وجود البلاغات في سنن أبي داود، وعددُ البلاغاتِ فيه ثمانية وعشرون بلاغًا، وقد تنوعت ما بين بلاغات الصحابة، أو التابعين، أو الأتباع، أو تبع الأتباع، مما ترتب عليه عدم الإفادة من هذه البلاغات، بالإضافة إلى أن تضييع الرَّاوي له أثر بالغ في تضييع المروي.

٤-الاشتغال في تتبع أسانيد البلاغات، والتعرف على أحوالها المختلفة، من حيث الوصل والقطع، والصحة والضعف.. ونحو ذلك؛ يورِثُ الباحث دقة في النظر، ودراية في العلل، ورويّةً وإنصافًا في الحكم على الرُّواة والأحاديث.

٥-إنَّ الاشتغال بعلوم السُّنَّة النبوية فيه تقرب إلى الكريم المنان، فهو اشتغال بعلم من أشرف العلوم، فشرف العلم بشرف المعلوم، وتعدَّ هذه العلوم حاضنة متينة للسُّنَّة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

٦-الصدقة الجارية التي حثنا عليها النبي ﷺ، ومن أعظم الصدقات الجارية أن يكون لك بصمة واضحة،ومفيدة في علم الحديث،الذي يخدم الحديث النّبوي وصاحبه ﷺ.

**ثانيًا: أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى أمور عدَّة، منها:

١-جمع بلاغات الرُّواة من سنن أبي داود رحمه الله تعالى.

٢-الوقوف على بلاغات الرُّواة في سنن أبي داود، والتعرف إلى مواضعها وموضوعاتها.

٣-التعرف إلى أصحاب البلاغات من الصحابة والتابعين ومن دونهم.

٤-تمييز بلاغات الرواة التي تتصل أسانيدها إلى قائل الأثر أو فاعله، والتي لم

تتصل.

٥–إبراز أثر البلاغ في قبول الحديث أو ردّه عند أهل العلم.

٦–تتبع طرق الحديث وتمييز الطرق التي اشتملت على بلاغات مع بيان من أخرجها.

٧–بيان أحوال طرق الحديث من حيث الصحة والضعف.

**ثالثًا: الدراسات السابقة:**

وقفت على عدد من الدراسات العلمية السابقة، لها علاقة بموضوع بلاغات الرُّواة في كتب السنة، وهي على قسمين:

**القسم الأول: الكتب:**

١– فتح المالك بترتيب التمهيد لابن عبد البر على موطأ الإمام مالك، ترتيب الأستاذ الدكتور: مصطفى صميدة، الأستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر في بالقاهرة، دار الكتب العلمية.

٢–تحقيق كتاب: "وصل بلاغات الموطأ"، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى، وهو مَطبوع في آخر كِتابِ (تَوجيهِ النَّظَرِ إلى أُصولِ الأَثَرِ) للشَّيخِ طاهِرِ الجَزائِرِيِّ الدِّمَشقِي– رحمه الله تعالَى– في الصَّفَحاتِ (٩١١–٩٣٧)، والناشر: مكتب المطبوعاتِ الإسلامية بحلب.

٣–كتاب بعنوان: البيان والتفصيل لوصل ما في الموطأ من البلاغات والمراسيل، لأحمد بن الصديق الغماري– وهذا الكتاب لم أقف عليه مطبوعًا–[٦].

**القسم الثاني: الأبحاث العلمية:**

١–رسالة دكتوراه بعنوان "بلاغات ابن شهاب الزهري وإدراجاته في الكتب الستة – جمع وتخريج ودراسة"، إعداد: د. عبد الحميد عبد الرزاق شيخون محمد، إشراف: أ.د. ناهد أحمد الشعراوي– د. ماجدة أحمد سليمان، وهذه الرسالة نوقشت في جامعة الإسكندرية – كلية الآداب، عام ٢٠١٧م.

٢–بحث محكم نشرته مجلة الجامعة الإسلامية بغزة في العدد الثاني (يونيو ٢٠١١م) بعنوان: "بلاغات الإمام الزُّهْرِيّ وإدراجاته في صحيح البخاري" للباحثة، د. سميحة حسن الأسود.

**رابعًا: حدود البحث:**

تمثلت حدود البحث في دراسة بلاغات الرُّواة:

١- الواردة في سنن أبي داود رحمه الله تعالى.
٢- التي جاءت بصيغ متنوعة تشترك في أصل الفعل "بلغ".
٣- المنسوبة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم سواء وردت في أسانيد الأحاديث أو تعليقاتهم على الروايات المتنوعة.

**خامسًا: منهج البحث وطبيعة العمل فيه:**

اتباع المنهج الاستقرائي التام في جمع بلاغات الرُّواة من خلال الكتب الستة ومسند أحمد، ومن ثم دراستها دراسة علمية، والقيام بما يأتي:

١-عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها، بذكر اسم السورة، ورقم الآية.
٢-تقسيم البلاغات على فصول الدراسة، ثم تقسيم البلاغات الواردة في سنن أبي داود بحسب أسماء الرُّواة، مع ترتيبها هجائيًا.
٣-اختصار الحديث الطويل-أحيانًا- مع الاكتفاء بذكر إسناده وطرف منه لإبراز البلاغ.
٤-إثبات نسبة البلاغ إلى قائله، مع الاجتهاد في نقل أقوال الأئمة التي تثبت ذلك إذا وجدت.
٥-الاجتهاد في تتبع طرق بلاغات الرُّواة؛ فإذا وجدت لها وصلًا بينت ذلك، واجتهدت في الحكم عليها بمجموع طرقها، وإذا لم أجد ذكرت ذلك بإيجاز.
٦-تخريج الأحاديث النبوية والآثار التي اشتملت على البلاغات من مصادرها الأصيلة، مع الاكتفاء بتخريج الحديث من الصحيحين إذا كان فيهما، أو في أحدهما، والتوسع في تخريج الحديث من الكتب الستة إذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما- بقدر الحاجة-.
٧-الحكم على أسانيد الأحاديث في سنن أبي داود، بعد دراسة الرُّواة المختلف فيهم، مع الاستئناس بحكم المعاصرين- أحيانًا-.
٨-بيان خلاصة القول في البلاغ، وبيان بعض الأحكام المترتبة عليه- إذا وجدت-.
٩-القيام بجمع أقوال الأئمة في رواة أحاديث الدراسة، فإذا كان الراوي متفقًا على تعديله أو تجريحه بينت ذلك بإجمال، مع الإشارة إلى مواضع ترجمته في الحاشية. أما إذا كان مختلفًا فيه جرحًا وتعديلًا، اجتهدت في جمع أقوال أئمة الجرح والتعديل بما يساعد في الوصول إلى خلاصة القول فيه.
١٠- التعريف بالأماكن والبلدان، وبمصطلحات علوم الحديث، وبيان الألفاظ الغريبة، بالرجوع إلى الكتب المخصصة في ذلك.

١١- ضبط الأسماء، والكلمات المُشكلة التي يتوهم في ضبطها بأكثر من وجه.
١٢- التوثيق في الحاشية بذكر اسم الكتاب، ثم المؤلف، ثم الجزء والصفحة، وفي قائمة المراجع أفصل التوثيق.
١٣- تذييل الرسالة بفهارس علمية متنوعة.

**بلاغات الرُّواة في سنن أبي داود**

ورد في سنن أبي داود عدد من بلاغات الرُّواة سواء كانوا من صحابة أو تابعين أو من دونهم، وقد جعلتها على مطالب:

**المطلب الأول: بلاغات الرُّواة من الصحابة:**

وفيه بلاغات الرُّواة من الصحابة ﷺ، وهي على النحو التالي:

**المقصد الأول: بلاغات جبير بن مطعم ﷺ[٧]:**

**حديث (١):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعُ رَحِمٍ[٨]»[٩].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو جبير بن مطعم ﷺ، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ جبير بن مطعم ﷺ ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ولا يدل صراحة على اتصال السند، فإنَّ "قوله: (يبلغ به النبي ﷺ)، هذه من الصيغ التي هي بمعنى: قال رسول الله ﷺ، ومنها أيضاً: يرفعه إلى النبيﷺ، أو ينميه إلى النبي، فكل هذه صيغ تعادل قولهم: قال رسول الله ﷺ كذا، فهي بمعنى المرفوع، فمعنى يبلغ به، أي: يوصله وينسبه ويضيفه إلى رسول الله ﷺ، فهو مرفوع"[١٠].

وقد ذكره الإمام مسلم[١١]، دون ذكر "يبلغ به".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود صحيح الإسناد، وكل رجال السند ثقات، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٥/٨، برقم (٥٩٨٤)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج١٩٨١/٤، برقم (٢٥٥٦)، وأخرجه الإمام الترمذي في سننه، ج٣١٦/٤، برقم (١٩٠٩)، ثلاثتهم من طريق ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن جبير بن مطعم، مرفوعًا.

**حديث (٢):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ، وَالْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ وَهَذَا

لَفْظُهُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاهَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا يَطُوفُ بِهَذَا الْبَيْتِ وَيُصَلِّي أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أو نَهَارٍ[١٢]». قَالَ الْفَضْلُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا"[١٣].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو جبير بن مطعم ﷺ، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ جبير بن مطعم ﷺ ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ولا يدل صراحة على اتصال السند، فإنَّ "قوله: (يبلغ به النبي ﷺ): هذه بمعنى المرفوع؛ لأن قول الراوي: يبلغ به النبي ﷺ، أو ينميه إلى النبي ﷺ، أو يرفعه إلى النبي ﷺ، كل هذه تدل على أنه من قبيل المرفوع إلى رسول الله ﷺ"[١٤].

وقد ذكره الإمام ابن ماجه[١٥]، دون ذكر "ويبلغ به".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود حسن الإسناد. عبد الله بن باباه المكي، "ثقة"[١٦]، وأبو الزبير – وهو محمد بن مسلم بن تدرس، "صدوق إلا أنه يدلس"[١٧]، وثقه الإمام أحمد وابن معين والنسائي وابن المديني والعجلي والدولابي في الكنى وابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[١٨]، وقال الساجي: صدوق حجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به[١٩]. وروى عنه مالك في الموطأ وهو لا يروي إلا عن الثقات[٢٠]، ووثقة العجلي[٢١]. وهو الذي عليه المتأخرون كالذهبي[٢٢].

وقد ضعفه بعض العلماء بسبب ليس مبررًا بهم في تضعيفه: قال أيوب السختياني: فقد كان إذا روى عنه قال: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير، قال أحمد: كأنه يضعفه بذلك. وقال ابن حجر: ولما ذكر الترمذي رواية سفيان عن أيوب حمله على أنه عنى حفظه وإتقانه، وقد رواه ابن عدي من طريقه وزاد: قال سفيان بيده، يضعفه[٢٣].

وقال ابن عيينة: فقد قال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير– أي كأنه يضعفه[٢٤]. وهذا أيضًا غير صريح. وقد يفسره قول ابن عيينة: كان أبو الزبير عندنا بمنزلة خبز الشعير إذا لم نجد عمرو بن دينار ذهبنا إليه[٢٥].

وأبو حاتم: سأله ابنه عن أبي الزبير فقال: يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو

أحب إلي من سفيان[٢٦]. وأبو زرعة: سأله ابن أبي حاتم عن أبي الزبير فقال: روى عنه الناس، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات[٢٧]. وقال الشافعي: عندما احتج عليه رجل بحديث عن أبي الزبير فقال: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة[٢٨].

وذكر الذهبي في السير عنه أنه قال: لا يحتج به[٢٩]، وقد أخرج له البخاري في صحيحه مقرونا بغيره، وأخرج له تعليقًا[٣٠]. وقد نقل العقيلي أنه قال: ما كان أحد أحب إلي أن ألقه من أبي الزبير، حتى لقيته، ثم سكت[٣١]. وأما أسباب ترك شعبة لأبي الزبير فأربعة أسباب ذكرها العلماء في كتبهم، هي[٣٢]:

١. أنه يرجح في الوزن، فقد سأله ورقاء فقال: لم تركت حديث أبي الزبير؟ فقال: رأيته يزن ويترجح في الميزان.

٢. افتراؤه على رجل مسلم حال غضبه، فقد روى أبو داود عن شعبه قال: لم يكن شيء أحب إلي من رجل يقدم من مكة فأسأله عن أبي الزبير. قال: فقدمت مكة، فسمعت من أبي الزبير فبينا أنا عنده إذ سأله رجل عن مسألة فرد عليه فافترى عليه، فقلت: تفتري يا أبا الزبير على رجل مسلم؟ فقال: إنه أغضبني. قلت: ومن يغضبك تفتري عليه! لا رويت لك أبدًا. فكان شعبة يقول: في صدري لأبي الزبير أربع مئة حديث.

٣. لأنه رآه يسيء في صلاته، فقد قيل لشعبة: لم تركت أبا الزبير؟ قال: رأيته يسيء الصلاة فتركت الرواية عنه[٣٣].

٤. ولعل شعبة رأى منه ما لا يليق بالمحدث من الأمور التي مرت فترك الرواية عنه، بل إنه رأى مع هشيم كتابًا سمعه من أبي الزبير فأخذه ومزقه[٣٤].

قلت: لا تنزل رتبته عن "صدوق يدلس"، وما صرح به لا يضر تدليسه، وقد صرح هنا بالسماع في مسند الإمام أحمد[٣٥]، فانتفت شبهة تدليسه. وسفيان بن عيينة، "ثقة".

والفضل بن يعقوب البصري المعروف بالجزري، "صدوق"[٣٦]، وقال ابن أبي حاتم: "محله الصدق"[٣٧]. وَقَال أَبُو بَكْر الخطيب: "كان صدوقًا"[٣٨]. وقد ذكره ابن حبان في الثقات[٣٩].

قلت: هو صدوق كما قال ابن حجر، وتابعه الحميدي بنفسه[٤٠]، وهو ثقة.

وابن السرح: هو أحمد بن عمرو بن عبد الله أبو الطاهر المصري، "ثقة"[٤١].

وأخرج الحديث: الإمام النسائي في سننه، ج١/٢٨٤، برقم (٥٨٥)، ج٥/٢٢٣، برقم (٢٩٢٤)، وأخرجه الإمام الترمذي في سننه، ج٣/٢١١، برقم

(٨٦٨)، وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، ج٣٩٨/١، برقم (١٢٥٤)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، ج٣٣٢/٢٧، برقم (١٦٧٧٤)، وأخرجه الإمام الدارمي في سننه، ج١٢٢٧/٢، برقم (١٩٦٧)، وأخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه، ج٤٢٠/٤، برقم (١٥٥٢)، كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير، عن عبد الله بن باباه، عن جبير بن مطعم، مرفوعًا.

**المقصد الثاني: بلاغات سَهْل بْن أبي حَثْمَةَ ﷺ[٤٢]:**

**حديث (٣):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ سُفْيَانَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَحَامِدُ بْنُ يَحْيَى، وَابْنُ السَّرْحِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلى سُتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا لَا يَقْطَعِ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ[٤٣]»[٤٤].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ﷺ، وهذا ظاهر من خلا السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ﷺ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ولا يدل صراحة على اتصال السند، فإنَّ "قوله: "(يبلغ به النبي ﷺ) أي: يرفعه إليه"[٤٥].

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود صحيح لغيره، لأن كل رجال السند ثقات، إلا محمد بن الصباح بن سفيان، فهو "صدوق"[٤٦]، وقد تابعه أبو داود نفسه، فأخذ عن سفيان بن عيينة شيخ محمد بن الصباح[٤٧]، وبهذا يرتقي الحديث إلى الصحة.

وقد أخرج الحديث الإمام النسائي في سننه، ج٦٢/٢، برقم (٧٤٨)، وأخرجه الإمام ابن أبي شيبة في المصنف، ج٢٤٩/١، برقم (٢٨٧٤)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، ج٩/٢٦، برقم (١٦٠٩٠)، وأخرجه الإمام الطحاوي في شرح معاني الآثار، ج٤٥٨/١، برقم (٢٦٣٤)، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج٩٨/٦، برقم (٥٦٢٤)، وأخرجه الإمام الحاكم في المستدرك، ج٣٨١/١، برقم (٩٢٢)، وأخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه، ج١٣٦/٦، برقم (٢٣٧٣)، وأخرجه الإمام البيهقي في السنن الكبرى ج٣٨٦/٢، برقم (٣٤٧٦)، كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن صفوان بن سليم، عن نافع بن جبير، عن سهل بن أبي حثمة، مرفوعًا.

**المقصد الثالث: بلاغات عامِر بْن رَبِيعَةَ ﷺ[٤٨]**

**حديث (٤):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،

عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا، حَتَّى تُخَلِّفَكُمْ أو تُوضَعَ[٤٩]»[٥٠].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ﷺ، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ﷺ ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ولا يدل صراحة على اتصال السند، فإنّ ""قوله: "(يبلغ به النبي ﷺ) مثل كلمة: قال رسول الله عليه الصلاة والسلام، أو سمعت رسول الله ﷺ، وذلك متصل، وهذه الصيغة تدل على رفع ذلك إلى النبي ﷺ"[٥١].

وقد ذكره الإمام البخاري[٥٢]، والإمام مسلم[٥٣]، دون ذكر "يبلغ به".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود صحيح الإسناد، لأنَّ رجال السند ثقات، وهم رجال مسلم، أخرجه الإمام سفيان بن عيينة في جزء حديث سفيان بن عيينة رواية المروزي، ص٤١، برقم (٩)، عن الزهري، وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٢/٨٤، برقم (١٣٠٧)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج٢/٦٥٩، برقم (٩٥٨)، وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، ج١/٤٩٢، برقم (١٥٤٢)، ثلاثتهم من طريق سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة، مرفوعًا.

## المقصد الرابع: بلاغات عبد الله بن عمر ﷺ:

**حديث (٥):** قال الإمام أبو داود في سننه: حدَّثنا أحمدُ بنُ حنبل، حدَّثنا عبدُ الله بنُ يزيد، حدَّثنا سعيدُ –يعني ابن أبي أيوب– أخبرني أبو صَخرٍ، عن نافعٍ قال: كان لابن عُمرَ صديقٌ من أهل الشام يُكاتِبُه، فكتبَ إليه من عبد الله بن عمر: إنّه بلغني أنَّك تكلمتَ في شيء من القَدَر، فإياكَ أن تكتب إليَّ، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: "سيكون في أمتي أقوام يكذِّبون بالقَدَر[٥٤]"[٥٥].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

ظاهر البلاغ أنه لعبد الله بن عمر ﷺ، جاء في بذل المجهود: (فكتب إليه ابن عمر) ﷺ: (إنه بلغني أنك تكلمتَ في شيء من القَدَر)[٥٦]. وأن ابن عمر ﷺ رد على الرجل بالمقاطعة بسبب قوله في القدر، وهذا منهج الهجر لأهل البدع.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ عبد الله بن عمر ﷺ ؟**

لم أقف على وجه يتصل به بلاغ عبد الله بن عمر ﷺ إلى النبي ﷺ.

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

أخرجه الترمذي، ج٤/٤٥٦، برقم (٢١٥٢)، وأحمد، ج٩/٤٥٦، برقم (٥٦٣٩)، والحاكم، ج١/١٥٨، برقم (٢٨٥)، والدارمي، ج١/٣٨٨، برقم (٤٠٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى"، ج١٠/٣٤٥، برقم (٢٠٨٨١)، وفي "الدلائل"، ج٦/٥٤٨، من طريق عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن المقرئ، بهذا الإسناد.

**قلت:** الحديث حسن؛ لأن أبا صخر "صدوق"، ومدار الحديث عليه، وهو: "حميد بن زياد أبو صخر بن أبي المخارق الخراط"[٥٧].

قال ابن حجر: "صدوق يهم"[٥٨]، وضعفه ابن عدي[٥٩]، وابن شاهين[٦٠]، وقال الذهبي: "ضعفه ابن معين مرة، وقواه أخرى"[٦١].

قال ابن معين[٦٢]، وأبو حاتم[٦٣]: ليس به بأس، وقال العجلي: "ثقة"[٦٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦٥].

وبلاغ عبد الله بن عمر ﷺ لا يُضر في قبول الحديث وإن لم يتصل، ذلك أن عبد الله صحابي ولا يروي إلا عن ثقة.

**حديث (٦):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَدْ اسْتَثْنَى[٦٦]"[٦٧].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو عبد الله بن عمر ﷺ، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ عبد الله بن عمر ﷺ ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ولا يدل صراحة على اتصال السند، فإن قوله: "يبلغ به" فهو يعني الرفع إلى النبي ﷺ، وقد ذكره الإمام أبو داود[٦٨]، دون ذكر البلاغ.

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود صحيح، فرجال سنده ثقات؛ الإمام أحمد، والإمام سفيان بن عيينة، والإمام أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص أبو موسى المكي الأموي "ثقة"[٦٩]، ونافع كذلك.

وأخرجه الإمام الترمذي في سننه، ج٣/١٦٠، برقم (١٥٣١)، وأخرجه الإمام النسائي في سننه، ج٧/٣٠، برقم (٣٨٥٥)، وأخرجه الإمام أبو داود في سننه، ج٣/٢٢٥، برقم (٣٢٦٢)، وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، ج١/٦٨٠، برقم

(٢١٠٦)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، ج١٨٧/٨، برقم (٤٥٨١)، وأخرجه الشافعي في السنن المأثورة، ص١٧٣، برقم (١٠٥)، وأخرجه الإمام ابنُ الجارود في المنتقى، ص: ٢٣٣، برقم (٩٢٨)، وأخرجه الإمام الطحاوي في شرح مشكل الآثار، ج١٧٨/٥، برقم (١٩٢٠)، وأخرجه الإمام الطبراني في المعجم الأوسط، ج٢٩١/٢، برقم (٢٠١٥)، وأخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه، ج١٨٢/١٠، برقم (٤٣٣٩)، كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً.

**حديث (٧):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ: «إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا يُقَوَّمُ عَلَيْهِ قِيمَةً لَا وَكْسَ، وَلَا شَطَطَ ثُمَّ يُعْتَقُ»[٧٠].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو عبد الله بن عمر ﷺ، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ عبد الله بن عمر ﷺ ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ولا يدل صراحة على اتصال السند، فإنَّ "قوله: "يبلغ به النبي ﷺ". معناه: أنه يرفعه إلى النبي ﷺ، ويوصله إلى النبي ﷺ. ويحتمل أن يعبر بهذه العبارة عندما يكون الإنسان غير جازم بالصيغة التي قالها في إضافتها إلى النبي ﷺ، هل قال: (سمعت) أو قال: (قال) أو قال: (عن)، فإن كلمة (يبلغ به) هذه تحتمل هذه الأمور كلها، ومعناها أنه يرفعه إلى رسول الله ﷺ"[٧١].

وقد ذكره الإمام البخاري[٧٢]، والإمام مسلم[٧٣]، دون ذكر "يبلغ به".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود صحيح الإسناد، ورجاله ثقات، عبد الله بن عمر ﷺ صحابي، وولده سالم تابعي ثبت عابد فاضل، أحد الفقهاء السبعة، وعمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم "ثقة ثبت"[٧٤]، وسفيان بن عيينة، "ثقة"، وأحمد كذلك.

وأخرج الحديث الإمام البخاري في صحيحه، ج١٤٤/٣، برقم (٢٥٢١)، من طريق سفيان، عن عمرو، عن سالم، عن أبيه ﷺ، مرفوعًا.

وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج١٤٤/٣، برقم (٢٥٢٣)، والإمام

مسلم في صحيحه، ج١٢٨٦/٣، برقم (١٥٠١)، والإمام أبي داود في سننه، ج٢٤/٤، برقم (٣٩٤٠)، ج٢٥/٤، برقم (٣٩٤٣)، كلهم من طريق نافع، عن ابن عمر ﷺ، مرفوعًا.

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج١٢٨٧/٣، برقم (١٥٠١)، من طريق عبد الرزاق، كلهما من طريق معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، مرفوعًا.

**حديث (٨):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، رِوَايَةً وَقَالَ: مَرَّةً يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ «لَا تَتْرُكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ[٧٥]»[٧٦].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو عبد الله بن عمر ﷺ، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ عبد الله بن عمر ﷺ ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ولا يدل صراحة على اتصال السند، وقد قال عن سالم عن أبيه: "رواية"، وقال مرة: "يبلغ به"، وذكر الإمام البخاري[٧٧]، والإمام مسلم[٧٨]، دون ذكر "يبلغ به".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود صحيح الإسناد، رجاله ثقات، رجال الإمام مسلم، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٦٥/٨، برقم (٦٢٩٣)، والإمام مسلم في صحيحه، ج١٥٩٦/٣، برقم (٢٠١٥)، والإمام الترمذي في سننه، ج٢٦٤/٤، برقم (١٨١٣)، والإمام ابن ماجه في سننه، ج١٢٣٩/٢، برقم (٣٧٦٩)، أربعتهم من طريق سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر ﷺ، مرفوعًا.

## المقصد الخامس: بلاغات أبي هريرة ﷺ

**حديث (٩):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ خَالِدٍ، وَابْنُ أَبِي خَلَفٍ، الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا[٧٩]، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ"[٨٠].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو أبو هريرة ﷺ، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ أبي هريرة ﷺ ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ولا يدل صراحة على اتصال

السند، ولا يضر قوله: "يبلغ به"، لأنه قول الصحابي أبو هريرة عن النبي ﷺ، أو عن صحابي مثله. وقد ذكره الإمام البخاري[٨١]، دون ذكر "يبلغ به".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث الإمام أبي داود صحيح، رجاله ثقات.

– أخرج الحديث: الإمام البخاري في صحيحه، ج٣/٤٥، برقم (٢٠١٤)، من طريق سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعًا.

– وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج١/١٦، برقم (٣٧)، ج٣/٤٤، برقم (٢٠٠٩)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج١/٥٢٣، برقم (٧٥٩)، كلاهما من طريق مالك، عن ابن شهاب، أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعًا.

– وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج١/١٦، برقم (٣٥)، عن أبي اليمان، عن شعيب، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

– وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٣/٢٦، برقم (١٩٠١)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج١/٥٢٣، برقم (٧٦٠)، كلاهما من طريق هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعًا.

– وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٣/٤٤. برقم (٢٠٠٨)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج١/٥٢٣، برقم (٧٥٩)، كلاهما من طريق ابن شهاب، قال: أخبرني أبو سلمة، أن أبا هريرة ﷺ، مرفوعًا.

– وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج١/٥٢٤، برقم (٧٦٠)، عن محمد بن رافع، عن شبابة، عن ورقاء، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

– وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج١/١٦، برقم (٣٨)، من طريق أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعًا.

**حديث (١٠):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «أَسْرِعُوا[٨٢] بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ»[٨٣].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو أبو هريرة ﷺ، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: طرق يتصل بها بلاغ أبي هريرة ﷺ ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ولا يدل صراحة على اتصال

السند، فإنَّ "قوله: "(يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ) أي يرفع هذا الحديث، فيوصله إلى النبي ﷺ، والجملة في محل نصب على الحال، وهذه العبارة من صيغ الرفع حكمًا، وإنما لم يصرّح الراوي بصيغة، من الصيغ المستعملة للرفع، كـ"سمعت" و"حدثني"، ونحوهما، احتياطًا، حيث شك فيها، هل هي "سمعت النبي ﷺ"، أو "قال النبي ﷺ"، أو "عن النبي ﷺ"، أو نحو ذلك، فأتى بصيغة تشمل جميع ذلك. واللَّه تعالى أعلم"(٨٤).

وقد ذكره الإمام البخاري(٨٥)، والإمام مسلم(٨٦)، دون ذكر "يبلغ به".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود صحيح الإسناد، وكل رجال السند ثقات، رجال الصحيحين،

– أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٢/٨٦، برقم (١٣١٥)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج٢/٦٥١، برقم (٩٤٤)، كلاهما من طريق سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

– وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج٢/٦٥٢، برقم (٩٤٤)، من طريق يونس، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعًا.

**حديث (١١):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ(٨٧) – أو خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ(٨٨)– الْخِتَانُ(٨٩)، وَالِاسْتِحْدَادُ(٩٠)، وَنَتْفُ الْإِبِطِ(٩١)، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ(٩٢)، وَقَصُّ الشَّارِبِ(٩٣)»(٩٤).

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو أبو هريرة ﷺ، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ أبي هريرة ﷺ ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ولا يدل صراحة على اتصال السند، فإن قوله: "يبلغ به" يعني الرفع، قال ابن حجر تعقيبًا على الرواية: "وقد تقرر في علوم الحديث أن قول الراوي رواية أو يرويه أو يبلغ به ونحو ذلك محمول على الرفع"(٩٥). وقد ذكره الإمام البخاري(٩٦)، والإمام مسلم(٩٧)، دون ذكر "يبلغ به".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود صحيح الإسناد، ورجال سنده ثقات، رجال الصحيحين، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٧/١٦٠، برقم (٥٨٨٩)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج١/٢٢١، برقم (٢٥٧)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٧/١٦٠، برقم (٥٨٩١)، ج٨/٦٦، برقم (٦٢٩٧)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه صحيح مسلم، ج١/٢٢٢، برقم (٢٥٧)، كلاهما من طريق ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

**حديث (١٢):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى، لَا يَصْبُغُونَ، فَخَالِفُوهُمْ[٩٨]»[٩٩].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو أبو هريرة ﷺ، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ أبي هريرة ﷺ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ويدل صراحة على اتصال السند، فإنَّ "قوله: "(يبلغ به) أي يرفع الحديث إلى النبي ﷺ"[١٠٠].

وقد ذكره الإمام البخاري[١٠١]، والإمام مسلم[١٠٢]، دون ذكر "يبلغ به".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

– أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٧/١٦١، برقم (٥٨٩٩)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج٣/١٦٦٣، برقم (٢١٠٣)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، سمع أبا سلمة، وسليمان بن يسار، يخبران عن أبي هريرة، مرفوعًا.

– وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٤/١٧٠، برقم (٣٤٦٢)، من طريق الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعًا.

**حديث (١٣):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَخْنَعُ[١٠٣] اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الْأَمْلَاكِ[١٠٤]» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِإِسْنَادِهِ قَالَ: أَخْنَى[١٠٥] اسْمٍ"[١٠٦].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو أبو هريرة ﷺ، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ أبي هريرة ﷺ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ويدل صراحة على اتصال السند، وقد ذكره الإمام البخاري[١٠٧]، والإمام مسلم[١٠٨]، دون ذكر "يبلغ به".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

– أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٨/٤٥، برقم (٦٢٠٦)، والإمام مسلم في

صحيحه، ج١٦٨٨/٣، برقم (٢١٤٣)، كلاهما من طريق سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعًا، بلفظ: «أخنع اسم عند الله» وبلفظ: «أخنع الأسماء عند الله رجل تسمى بملك الأملاك».

وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج٤٥/٨، برقم (٦٢٠٥)، عن أبي اليمان، عن شعيب، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعًا، بلفظ: «أخنى الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك».

**المقصد السادس: بلاغات عمرو بنُ أميّة الضَمري ﷺ[١٠٩]:**

**حديث (١٤):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سَيَّارٍ الْمُؤَدِّبُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِيهِ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عِيسَى بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْفَغْوَاءِ الْخُزَاعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَنِي بِمَالٍ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ يَقْسِمُهُ فِي قُرَيْشٍ بِمَكَّةَ بَعْدَ، الْفَتْحِ، فَقَالَ: «الْتَمِسْ صَاحِبًا» قَالَ: فَجَاءَنِي عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ، فَقَالَ: بَلَغَنِي أَنَّكَ تُرِيدُ الْخُرُوجَ وَتَلْتَمِسُ صَاحِبًا، قَالَ: قُلْتُ: أَجَلْ، قَالَ: فَأَنَا لَكَ صَاحِبٌ، قَالَ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: قَدْ وَجَدْتُ صَاحِبًا، قَالَ: فَقَالَ: «مَنْ؟» قُلْتُ: عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ، قَالَ: "إِذَا هَبَطْتَ بِلَادَ قَوْمِهِ فَاحْذَرْهُ فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ الْقَائِلُ: أَخُوكَ الْبِكْرِيُّ وَلَا تَأْمَنْهُ "[١١٠] فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِالْأَبْوَاءِ قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ حَاجَةً إِلَى قَوْمِي بِوَدَّانَ[١١١]، فَتَلَبَّثْ لِي، قُلْتُ: رَاشِدًا، فَلَمَّا وَلَّى ذَكَرْتُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ، فَشَدَدْتُ عَلَى بَعِيرِي حَتَّى خَرَجْتُ أُوضِعُهُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِالْأَصَافِرِ[١١٢] إِذَا هُوَ يُعَارِضُنِي فِي رَهْطٍ، قَالَ: وَأَوْضَعْتُ، فَسَبَقْتُهُ، فَلَمَّا رَآنِي قَدْ فُتُّهُ انْصَرَفُوا، وَجَاءَنِي فَقَالَ: كَانَتْ لِي إِلَى قَوْمِي حَاجَةٌ، قَالَ: قُلْتُ: أَجَلْ، وَمَضَيْنَا حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ فَدَفَعْتُ الْمَالَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ[١١٣].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

ظاهر البلاغ أنه لعمرو بن أمية، لقول عمرو بن الفغواء: فجاءني عمرو بنُ أميّه الضَمريُّ، فقال: بلغني أنك تريدُ الخروجَ وتلتمسُ صاحباً..." الحديث.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ عمرو بن أمية ﷺ ؟**

لم أقف على وجه يتصل به بلاغ عمرو بن أمية ﷺ إلى عمرو بن الفغواء ﷺ.

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

أخرجه أحمد، ج١٥٩/٣٧، برقم (٢٢٤٩٢)، والطبراني في "المعجم الكبير"، ج٣٦/١٧، برقم (٧٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى"، ج٢١٩/١٠، برقم (٢٠٤١٧)، ثلاثتهم من طريق إبراهيم بن سعد، قال: حدثتيه ابن إسحاق، عن عيسى بن معمر،

عن عبد الله بن عمرو بن الفغواء الخزاعي، عن أبيه، مرفوعًا.

قلت: إسناده ضعيف، لجهالة حال عبد الله بن عمرو بن الفغواء. قال الذهبي: مجهول[١١٤]، وقال ابن حجر: مستور[١١٥]. أما البلاغ فلا يضر إن لم يتصل؛ ذلك أن عمرو بن أمية صحابي، ولا يروي إلا عن ثقة.

**المقصد السابع: بلاغات عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما:**

**حديث (١٥):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُسَدَّدٌ، الْمَعْنَى[١١٦]، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي قَابُوسَ[١١٧]، مَوْلَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ ارْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ» لَمْ يَقُلْ مُسَدَّدٌ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ[١١٨]"[١١٩].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وهذا ظاهر من خلال السند.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ؟**

هذا البلاغ يدل على رفع الحديث إلى النبي ﷺ، ولا يدل صراحة على اتصال السند، وذكره الإمام المروزي[١٢٠]، والإمام الحميدي[١٢١]، دون ذكر "يبلغ به".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود صحيح الإسناد، رجاله ثقات، إلا أن في إسناده أبي قابوس، قال ابن حجر فيه: "مقبول"[١٢٢]، لكن له متابعة رواها الإمام أحمد في مسنده[١٢٣]، وله متابعة رواها الطبراني الكبير[١٢٤]، وعقب السيوطي على الحديث بقوله: "قال الذهبي في العذب السلسل: هذا الحديث في أفراد سفيان، وهو في رتبة من يحتجّ بما ينفرد به لحفظه وأمانته، وكذلك شيخه عمرو بن دينار عالم أهل مكة مع عطاء متّفق على الاحتجاج بما ينفرد به، فأمَّا أبو قابوس فتابعي مقلّ محلّه الصدق، ما عنده غير هذا الحديث الواحد، ولجهالته لم يحتجّ به الشيخان ولا يعرف له اسم"[١٢٥].

أخرجه الإمام الترمذي في سننه، ج٣٢٣/٤، برقم (١٩٢٤)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، ج٣٣/١١، برقم (٦٤٩٤)، وأخرجه الإمام البيهقي في السنن الكبرى، ج٧١/٩، برقم (١٧٩٠٥)، وأخرجه الإمام ابن أبي شيبة في مصنفه، ج٢١٤/٥، برقم (٢٥٣٥٥)، وأخرجه الإمام الطبراني في المعجم الأوسط، ج٢٣/٩، برقم (٩٠١٣)، وأخرجه الإمام ابن وهب في الجامع، ص٢٢٠، برقم (١٤٦)، وأخرجه الإمام الحميدي في مسنده، ج٥٠٣/١، برقم (٦٠٢)، (٦٠٣)، وأخرجه الإمام الدارمي

في الرد على الجهمية، ص٤٨، برقم (٦٩)، وأخرجه الإمام ابن أبي الدنيا في النفقة على العيال، ج٤٢٦/١، برقم (٢٥٧)، وأخرجه الإمام الرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص٥٦٦، كلهم من طريق سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، مرفوعًا.

**المطلب الثاني: بلاغات الرُّواة من التابعين:**

وفيه بلاغات الرُّواة من التابعين، وهي على النحو التالي:

**المقصد الأول: بلاغات عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ﷺ(١٢٦):**

**حديث (١٦):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: بَلَغَنِي، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَتْ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ عُثْمَانَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ(١٢٧)»(١٢٨).

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

القائل: "بلغني أن رسول الله ﷺ" هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج كما يظهر من سياق الخبر.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ ابن جريج ﷺ؟**

يتصل بلاغ ابن جريج من وجه ثابت عن صفية بنت شيبة، قال المباركفوري: "فقول ابن جريج في رواية أبي داود: بلغني عن صفية بنت شيبة، تفسره الرواية التي بين فيها ابن جريج أن من بلغه عن صفية المذكورة هو عبد الحميد بن جبير بن شيبة، وهو ثقة معروف، وقد صرح في رواية الدارمي والدارقطني والبيهقي بما يدل على سماعه عن عبد الحميد بن جبير"(١٢٩).

فأما رواية الدارمي: فقد أخرجها في سننه، ج١٢١٢/٢، برقم (١٩٤٦)، فقال: أخبرنا علي بن عبد الله المديني، حدثنا هشام بن يوسف، حدثنا ابن جريج، أخبرني عبد الحميد بن جبير، عن صفية بنت شيبة قالت: أخبرتني أم عثمان بنت أبي سفيان، أن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على النساء حلق، إنما على النساء التقصير».

وأما رواية الدارقطني فقد أخرجها في سننه، ج٣٢٠/٣، برقم (٢٦٦٦)، فقال: ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز إملاء، ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، ثنا هشام بن يوسف، عن ابن جريج، أخبرني عبد الحميد بن جبير، عن صفية بنت شيبة، قالت: أخبرتني أم عثمان بنت أبي سفيان، أن ابن عباس قال: إن رسول الله ﷺ، قال: «ليس

على النساء حلق إنما على النساء التقصير».

ورواية البيهقي أخرجها في السنن الكبرى، ج١٦٩/٥، برقم (٩٤٠٤)، فقال: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أنبأ أحمد بن عبيد الصفار، نا إسماعيل بن إسحاق، نا علي بن عبد الله، ثنا هشام بن يوسف، ثنا ابن جريج، أخبرني عبد الحميد بن جبير يعني ابن شيبة، عن صفية بنت شيبة بن عثمان، عن أم عثمان بنت أبي سفيان ، أن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس على النساء حلق، إنما على النساء التقصير".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث الإمام أبي داود ضعيف من هذا الوجه؛ فإن في إسناده انقطاع فالبلاغ منقطع، أما رجاله فهم ثقات، ولا يضر ما قيل في "عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل"[١٣٠]، فإنّه في طرق أخرى للحديث عن الدرامي والدارقطني والبيهقي في سننهم قد صرح بالسماع من عبد الحميد بن جبير كما بيّنت آنفًا.

وأخرج الحديث من طرق أخرى، بإسناد متصل: الطبراني في المعجم الكبير، ج٢٥٠/١٢، برقم (١٣٠١٨)، والبيهقي في السنن الكبرى، ج١٦٩/٥، برقم (٩٤٠٦)، والأصبهاني في من اسمه شعبة ص٦٥، برقم (٢٨)، ثلاثتهم أخرجه من طريق يعقوب بن عطاء، عن صفية بنت شيبة، عن أم عثمان عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

## المقصد الثاني: بلاغات عمرُ بنُ عبدِ العزيز رحمه الله [١٣١]:

**حديث (١٧):** قال الإمام أبو داود في سننه: حدَّثنا حُمَيدُ بنُ مَسعدةَ، حدَّثنا عبدُ الوهَّاب، حدثني أيوبُ، قال: كَتَبَ[١٣٢] عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ إلى أهلِ البَصْرَةِ: بلغنا عن رسولِ الله ﷺ نحوَ حديثِ ابنِ عمر[١٣٣]، عن النبي ﷺ، زاد: "وإن أحْسنَ ما يُقْدَرُ له إذا رأينا هِلالَ شعبانَ لكذا وكذا فالصومُ إن شاء الله لِكذا وكذا، إلا أن تَرَوا الهِلالَ قبلَ ذلك"[١٣٤].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

القائل: "بلغني عن رسول الله ﷺ" هو عمر بن عبد العزيز كما يظهر من سياق الخبر.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ عمر بن عبد العزيز رحمه الله؟**

لم أقف على وجه ثابت يتصل به، بلاغ عمر بن عبد العزيز، فعمر– رحمه الله تعالى– تابعي لم يسمع من النبي ﷺ؛ وقد أشار إلى حديث ابن عمر الذي رواه

أبو داود في سننه، ج٢/٢٩٧، برقم (٢٣٢٠)، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ»، قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، إِذَا كَانَ شَعْبَانُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَظَرَ لَهُ، فَإِنْ رُئِيَ فَذَاكَ، وَإِنْ لَمْ يُرَ، وَلَمْ يَحُلْ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ، وَلَا قَتَرَةٌ أَصْبَحَ مُفْطِرًا، فَإِنْ حَالَ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ، أو قَتَرَةٌ أَصْبَحَ صَائِمًا، قَالَ فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، يُفْطِرُ مَعَ النَّاسِ، وَلَا يَأْخُذُ بِهَذَا الْحِسَابِ.

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود ضعيف من هذا الوجه، فإن في إسناده انقطاع فالبلاغ منقطع، ولم يروى موصولًا من جهة عمر بن عبد العزيز ولا من غيره، أما رجال الإسناد فهم ثقات.

## المطلب الثالث: بلاغات الرُّواة ممن دون التابعين

وفيه بلاغات الرُّواة ممن دون التابعين، وهي على النحو التالي:

### المقصد الأول: بلاغات أحمد بن محمد أبي سعيد بن الأعرابيّ رحمه الله[١٣٥]

**حديث (١٩):** قال الإمام أبو داود في سننه: حدَّثنا محمدُ بنُ عيسى، حدَّثنا محمدُ بنُ دينار، حدَّثنا سعد بنُ أوسٍ العبديُّ، عن مِصدَعٍ أبي يحيى عن عائشة: أنَ النبي ﷺ كان يُقبِّلُها وهو صائِمٌ، ويَمُصُّ لِسانَها. قال ابنُ الأعرابي: بَلَغَنِي عن أبي داود أنه قال: ليس هذا الإسناد بصحيح[١٣٦].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

القائل: "بلغني عن أبي داود" هو ابن الأعرابي كما يظهر من سياق الخبر.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ ابن الأعرابي رحمه الله؟**

صاحب البلاغ هو ابن الأعرابي تلميذ أبي داود، وقوله: "بلغني عن أبي داود أنه قال: ليس هذا الإسناد بصحيح" قد تفيد أنه سمع هذا الحكم من أبي داود مباشرة، أو سمعه بوسطة؛ وقد وردت هذه العبارة من كلام ابن الأعرابي نفسه في موطن آخر عند أبي داود في سننه، ج٢/٣١١، برقم (٢٣٨٦)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ أَوْسٍ الْعَبْدِيُّ، عَنْ مِصْدَعٍ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ، وَيَمُصُّ لِسَانَهَا»، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: «هَذَا الْإِسْنَادُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ».

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود؛ أخرجه أحمد في مسنده، ج٤١/٣٩٨، برقم (٢٤٩١٦)،

ج/١١٧، برقم (٢٥٩٦٦)، وفي البيهقي في سننه الكبرى، ج٤/٣٩٤، برقم (٨١٠٢)، وابن خزيمة في صحيحه، ج٣/٢٤٦، برقم (٢٠٠٣)؛ كلهم من طريق محمد بن دينار، عن سعد بن أوس، عن مصدع أبي يحيى الأنصاري، عن عائشة ﵂.

وإسناد الحديث ضعيف؛ لأجل:

١–"محمد بن دينار الأزدي ثم الطاحي بمهملتين أبو بكر بن أبي الفرات البصري "صدوق سيء الحفظ ورمي بالقدر وتغير قبل موته"، من الثامنة"(١٣٧).

**قلت:** هو ضعيف، كما قال ابن معين(١٣٨)، ومختلط، كما قال علاء الدين رضا: "ومحمد بن دينار الأزدي الطاحي، صدوق في نفسه ولكنه ضعيف الحديث سيء الحفظ صاحب وهم يرمي بالقدر، روى له الترمذي وأبو داود، وقد نص أبو داود على تغيره قبل موته، وهو ما نقله الحافظ برهان الدين الحلبي عن الميزان، وما نرى فائدة من تتبع وحصر الرُّواة عنه قبل التغير وبعده، فحديثه قبل التغير ليس بذاك. والله أعلم"(١٣٩).

٢–"سعد بن أوس العدوي أو العبدي، أبو محمد البصري، "صدوق له أغاليط"، من الخامسة"(١٤٠). وثقه العجلي(١٤١)، وذكره ابن حبان في الثقات(١٤٢). وضعفه ابن معين(١٤٣)، وابن شاهين(١٤٤)، والذهبي(١٤٥).

**قلت:** هو ضعيف، وقد قال بشار معروف والأرنؤوط بعد أن ساقا كلام ابن حجر: "بل: ضعيفٌ، ضعفه يحيى بن معين، وما وثَّقه كبيرُ أحد، وقال الترمذي عقب حديثه: غريبٌ"(١٤٦).

٣–و"مصدع أَبُو يحيى المُعَرقَب الْأنْصَارِيّ، يروي عَن عَائِشَة وَابْن عَبَّاس، كَانَ صديقًا لعَمْرو بن دِينَار، روى عَنهُ سعد بن أَوْس وَأهل الْبَصْرَة وَهُوَ الَّذِي روى عَنهُ الْكُوفِيُّونَ وَيَقُولُونَ أَبُو يحيى الْأَعْرَج كَانَ مِمَّن يُخَالف الْأَثْبَات فِي الرويات وينفرد عَن الثِّقَات بِأَلْفَاظ الزِّيَادَات مِمَّا يُوجب ترك مَا انْفَرد مِنْهَا وَالِاعْتِبَار بِمَا وافقهم فِيهَا"(١٤٧).

**قلت:** هو ضعيف، قد انفرد بزيادة "ويمص لسانها"، قال ابن عدي: "وَهَذَا يَرْوِيهِ مُحَمد بْنُ دِينَارٍ عن سعد عن مصدع عن عَائِشَة فيزيد فِي متنه فيمص لسانها"(١٤٨)، وقال العيني: "قلت: كلمة: ويمص، لسانها غير مَحْفُوظَة، وَإِسْنَاده ضَعِيف، والآفة من مُحَمَّد بن دِينَار عَن سعد بن أَوْس عَن مصدع، وَتفرد بِهِ أَبُو دَاوُد، وَحكى ابْن الْأَعرَابِي عَن أبي دَاوُد أَنه قَالَ: هَذَا الحَدِيث لَيْسَ بِصَحِيح"(١٤٩).

والثلاثة عليهم مدار الإسناد، ولم يتابعوا على حديثهم.

## المقصد الثاني
## بلاغات مُحَمَّد بْن أحْمَد بن عمرو، أبي علي اللؤلؤيُّ رحمه الله[١٥٠]

**حديث (٢٠):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا» قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: بَلَغَنِي عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: وَجْهُهُ أَنْ يَمْتَلِئَ قَلْبُهُ حَتَّى يَشْغَلَهُ عَنِ الْقُرْآنِ وَذِكْرِ اللَّهِ، فَإِذَا كَانَ الْقُرْآنُ وَالْعِلْمُ الْغَالِبَ فَلَيْسَ جَوْفُ هَذَا عِنْدَنَا مُمْتَلِئًا مِنَ الشِّعْرِ، «وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»[١٥١]، قَالَ: كَأَنَّ الْمَعْنَى أَنْ يَبْلُغَ مِنْ بَيَانِهِ أَنْ يَمْدَحَ الْإِنْسَانَ فَيَصْدُقَ فِيهِ حَتَّى يَصْرِفَ الْقُلُوبَ إِلى قَوْلِهِ، ثُمَّ يَذُمَّهُ فَيَصْدُقَ فِيهِ حَتَّى يَصْرِفَ الْقُلُوبَ إِلى قَوْلِهِ الْآخَرِ، فَكَأَنَّهُ سَحَرَ السَّامِعِينَ بِذَلِكَ[١٥٢].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

صاحب البلاغ هو أبو علي اللؤلؤي، "(قال أبو علي) اللؤلؤي تلميذ المصنف: (بلغني عن أبي عبيد أنه قال: وجهُه أن يمتلئ قلبُه)"[١٥٣]، وفي هذا البلاغ نلاحظ "نقل أبي علي اللؤلؤي عن أبي عبيد القاسم بن سلام وجه الذم للمشتغل بالشعر ومعنى البيان وسحره"[١٥٤].

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ أبي علي اللؤلؤي رحمه الله؟**

لم أقف على طريق يتصل بها بلاغ أبي علي اللؤلؤي عن أبي عبيد.

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود صحيح الإسناد، رجاله ثقات، وقد أخرج الحديث الإمام البخاري في صحيحه، ج٣٧/٨، برقم (٦١٥٥)، والإمام مسلم في صحيحه، ج١٧٦٩/٤، برقم (٢٢٥٧)، كلاهما من طريق الأعمش، قال: سمعت أبا صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يمتلئ جوف رجل قيحا يريه خير من أن يمتلئ شعرًا».

## المقصد الثالث: بلاغات سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني رحمه الله

**حديث (٢١):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَرْوَانَ، وَمَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ مَحْمُودٌ: أَخْبَرَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: «وَضَّأْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، مَسَحَ أَعْلَى الْخُفَّيْنِ وَأَسْفَلَهُمَا[١٥٥]»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَبَلَغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ ثَوْرُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَجَاءٍ[١٥٦].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

ظاهر البلاغ أنه للإمام أبي داود –رحمه الله تعالى–، لقوله: "وبلغني أنَّه لم يسمع ثور هذا الحديثَ من رجاء"، وهنا بيّن الإمام أبو داود علّة قادحة من علل هذا الحديث.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ أبي داود ﵀؟**

لم أقف على طريق موصولة لهذا البلاغ؛ وقد جاء مرسلًا من نفس طريق صاحب البلاغ، أخرجه الترمذي في سننه، ج١/١٦٢، برقم (٩٧). قال: حدثنا أبو الوليد الدمشقي قال: حدثنا الوليد بن مسلم قال: أخبرني ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة، «أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله»، وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، وبه يقول مالك، والشافعي، وإسحاق، وهذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زرعة، ومحمدا عن هذا الحديث، فقالا: "ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حدثت عن كاتب المغيرة، مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر فيه المغيرة".

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود لم يأت موصولًا من طريق صاحب البلاغ، وجاء موصولًا من غير طريق صاحب البلاغ: فقد أخرّجه الإمام ابن ماجه في سننه، ج١/١٨٣، برقم (٥٥٠)، والترمذي في سننه، ج١/١٦٢، برقم (٩٧)، وابن الجارود في "المنتقى"، ص٣٢، برقم (٨٤)، والبيهقي في السنن الصغير، ج١/٥٨، برقم (١٢٨)، والبيهقي في الخلافيات، ج٣/٢٥٤، برقم (٩٩٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج٥/١٧٦، كلهم من طريق ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة.

قال أبو نعيم: "غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ رَجَاءٍ، لَمْ يَرْوِهِ عَنْهُ إِلَّا ثَوْرٌ"[١٥٧]، وقال العظيم آبادي: "واعلم أن هذا الحديث ذكروا فيه أربع علل: العلة الأولى أن ثور بن يزيد لم يسمعه من رجاء بن حيوة بل قال: حُدِّثت، والثانية أنه مُرسل، قال الترمذي: سألت أبا زُرعة ومحمدًا عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء، قال: حُدِّثت عن كاتب المغيرة مرسل عن النبي ﷺ. الثالثة: تدليس وليد بن مُسلم. الرابعة: جهالة كاتِب المُغيرة. قلت: عِلَّة جهالة كاتب المغيرة مدفوعة لمجيء التصريح في اسم كاتب المغيرة كما عرفت. قال الحافظ ابن القيم:

وأيضًا فالمعروف بكاتب المغيرة هو مولاه وَرَّاد، وقد خَرّج له في الصحيحين، وإنَّما ترك ذكر اسمه في هذه الرواية لشهرته وعدم التباسه بغيره، ومن له خبرة بالحديث ورواته لا يتمارى في أنَّه وَرَّاد كاتبه"(١٥٨).

**حديث (٢٢):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ مِنْجَابَ(١٥٩)، عَنْ قَزَعَةَ(١٦٠)، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ، تُفْتَحُ لَهُنَّ(١٦١) أَبْوَابُ السَّمَاءِ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: بَلَغَنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، قَالَ: «لَوْ حَدَّثْتُ عَنْ عُبَيْدَةَ(١٦٢) بِشَيْءٍ لَحَدَّثْتُ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عُبَيْدَةُ ضَعِيفٌ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «ابْنُ مِنْجَابٍ هُوَ سَهْمٌ».

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

ظاهر البلاغ أنه للإمام أبي داود رحمه الله تعالى، لقوله: "بلغني عن يحيى بن سعيد القطَّان قال: لو حدَّثتُ عن عُبيدة بشيء لحدَّثت عنه بهذا الحديث". وهذا البلاغ حكم على الحديث بالضعف من طريق عبيد بن معتب أبو عبد الكريم الكوفي، قال المباركفوري: "وفيه أن هذا الحديث ضعيف؛ فإن في سنده عبيدة بن معتب وهو ضعيف، قال أبو داود بعد روايته ما لفظه: بلغني عن يحيى بن سعيد القطان قال لو حدثت عن عبيدة بشيء لحدثت عنه بهذا الحديث قال أبو داود عبيدة ضعيف"(١٦٣).

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ أبي داود- رحمه الله-؟**

لم أقف على طريق يتصل به بلاغ أبي داود عن يحيى بن سعيد القطان.

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود إسناده ضعيف، لضعف عبيد، قال ابن حجر: "عبيدة بن مِعتب -بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة-، الضبي أبو عبد الرحيم الكوفي الضرير، "ضعيف واختلط بأخرة"، من الثامنة"(١٦٤). وقال أبو داود بعد أن ساق الحديث: "عُبيدةُ ضعيف. قال أبو داود: ابن مِنْجاب هو سهم"(١٦٥)، وقال البيهقي بعد أن ساق الحديث: "وقد رُوي من وجه آخر غير قوي، عن أبي أيوب"(١٦٦)، ويعني طريق علي بن الصلت عن أبي أيوب رضي الله عنه.

وحديث أبي داود، أخرجه موصولًا من غير طريق صاحب البلاغ؛ الحميدي في مسنده، ج١/٣٧٤، برقم (٣٨٩)، وابن ماجه في سننه، ج١/٣٦٥، برقم (١١٥٧)، وابن خزيمة في صحيحه، ج٢/٢٢١، برقم (١٢١٤)، والطبراني في معجمه الأوسط ج٢/٣١٤، برقم (٢٠٨٣)، ج٣/١٢١، برقم (٢٦٧٣)، والبيهقي في

سننه الكبرى، ج٦٨٧/٢، برقم (٤٢٥٣)، كلهم من طريق عبيدة بن معتب الضبي، عن إبراهيم، عن سهم بن منجاب، عن قَزَعَة، عن قرْثَع عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ.

وقد أخرج الحديث الإمام أحمد في مسنده، ج٥٣٢/٣٨، برقم (٢٣٥٥١)، الطبراني في معجمه الكبير، ج١٦٩/٤، برقم (٤٠٣٧)، والبيهقي في سننه الكبرى، ج٦٨٨/٢، برقم (٤٢٥٤) من طريق شَرِيك، عن الأعمش، عن المُسيَّب بن رافع، عن عليَّ بن الصَّلْت عن أبي أيوب ﷺ.

الحديث بمجموع طرقه حسن لغيره، قال الساعاتي: "قلت: الحديث روي من عدة طرق يعضد بعضها بعضًا والطريق الثانية من حديث الباب عند الإمام أحمد ليس فيها عبيدة وسندها جيد"(١٦٧).

**حديث (٢٣)**: قال أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ هُوَ ابْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَى رَبَّنَا يَسْأَلُنَا مِنْ أَمْوَالِنَا، فَإِنِّي أُشْهِدُكَ أَنِّي قَدْ جَعَلْتُ أَرْضِي بِأَرِيحَاءَ(١٦٨) لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اجْعَلْهَا فِي قَرَابَتِكَ»، فَقَسَمَهَا بَيْنَ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: بَلَغَنِي عَنِ الْأَنْصَارِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَبُو طَلْحَةَ زَيْدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ حَرَامِ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ، وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ، يَجْتَمِعَانِ إِلى حَرَامٍ وَهُوَ الْأَبُ الثَّالِثُ، وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَتِيكِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ، فَعَمْرٌو يَجْمَعُ حَسَّانَ، وَأَبَا طَلْحَةَ، وَأُبَيًّا، قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: بَيْنَ أُبَيٍّ وَأَبِي طَلْحَةَ سِتَّةُ آبَاءٍ"(١٦٩).

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

ظاهر البلاغ أنه للإمام أبي داود رحمه الله تعالى، لقوله: "قال أبو داود: بلغني عن الأنصاري محمد بن عبد الله"، شيخ البخاري، وقد نقل الإمام البخاري نحو هذا الكلام عن شيخه الأنصاري بعد ترجمة باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب في كتاب الوصايا(١٧٠)، مما يؤكد نسبته إليه.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ أبي داود ﷺ؟**

بلاغ أبي داود لا يتصل من أي وجه إلى أبي طلحة محمد بن عبد الله، وهذا لا يؤثر في قبول الحديث، حيث إن "غرض المصنف بذلك، بيان قرابة أُبيّ وحسان من أبي طلحة (محمد بن عبد الله) ابن المثنى بن عبد الله بن أنس. و(زيد بن سهل) صحابي جليل شهد العقبة والمشاهد كلها أحد نقباء الأنصار. روى عن النبي صلى

الله تعالى عليه وعلى آله وسلم. وعنه ابنه عبد الله وأنس بن مالك وابن عباس وزيد ابن خالد وغيرهم"[١٧١].

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، ج٢/٦٩٤، برقم (٩٩٨)، وأحمد مسند أحمد، ج٢٠/١٧٩، برقم (١٢٧٨١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"، ج٣/٢٨٩، برقم (٥٣٩٨)، كلهم عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، مرفوعًا.

**حديث (٢٤):** قال الإمام أبو داود في سننه: حدَّثنا العباسُ بن عبد العظيم، حدَّثنا عبد الرحمن بن هانئ أبو نُعَيم النَّخَعي، أخبرنا شريكٌ، عن إبراهيمَ بن مُهاجِرٍ، عن زياد بن حُدَيرٍ، قال: قال عليٌّ: لئن بقيتُ لِنصارى بني تغلِبَ لأَقْتُلَنَّ المقاتلة ولأَسْبِيَنَّ الذُّرِّيَّةَ، فإني كتبتُ الكتابَ بينهم وبين النبيَّ ﷺ على أن لا يُنصِّرُوا أبناءهم[١٧٢]. قال أبو داود: هذا حديثٌ منكَر، بلغني عن أحمد أنه كان يُنكِر هذا الحديثَ إنكاراً شديداً. قال أبو علي: ولم يقرأْه أبو داود في العَرْضَةِ الثانية[١٧٣]"[١٧٤].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

ظاهر البلاغ أنه للإمام أبي داود رحمه الله تعالى، لقوله: "بلغني عن أحمد أنه كان يُنكِر هذا الحديثَ إنكاراً شديداً".

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ أبي داود ﷺ؟**

بلاغ أبي داود عن أحمد بن حنبل يؤكد حكمه على الحديث بالنكارة، فقد قال: "هذا حديث منكر، بلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذه الحديث إنكاراً شديداً"، وهذا صحيح، فقد ذكر العقيلي في "الضعفاء"، ج٢/٣٤٩، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، وقال العقيلي: لا يُتابع عليه.

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث الإمام أبي داود ضعيف الإسناد، ضعفه أبو داود، والعقيلي كما سيأتي، وكذلك ضعفه عبد الحق الإشبيلي في أحكامه الوسطى، ج٣/١١٦، ووافقه ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام، ج٣/١١٩. والإمام الألباني في سنن أبي داود، ج٣/١٦٧. وقد انفرد الطبري بتصحيح إسناد هذا الحديث في تهذيب الآثار – مسند علي– ص٢٢٣، ولم يوافقه أحد.

وأخرج الحديث: الإمام الطبري في تهذيب الآثار، –مسند علي– ص٢٢٣، والإمام العقيلي في الضعفاء، ج٢/٣٤٩، والإمام أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء، ج٤/١٩٨، والإمام البيهقي في السنن الكبرى، ج٩/٢١٧، كلهم من طريق

أبي نعيم عبد الرحمن بن هانئ، بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده، ج٢٧٨/١، برقم (٣٣٢)، من طريق محمد بن السائب الكلبي، عن أصبغ بن نُباتة، عن علي، مرفوعًا.

**حديث (٢٥):** قال الإمام أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَهَارُونُ بْنُ عَبَّادٍ الْأَزْدِيُّ الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، أَنَّ عُمَرَ، اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَضَى فِيهَا بِغُرَّةٍ[١٧٥] عَبْدٍ أو أَمَةٍ» فَقَالَ: ائْتِنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، فَأَتَاهُ بِمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ، زَادَ هَارُونُ فَشَهِدَ لَهُ يَعْنِي ضَرْبَ الرَّجُلِ بَطْنَ امْرَأَتِهِ[١٧٦].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: بَلَغَنِي عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: «إِنَّمَا سُمِّيَ إِمْلَاصًا، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تُزْلِقُهُ، قَبْلَ وَقْتِ الْوِلَادَةِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا زَلَقَ مِنَ الْيَدِ، وَغَيْرِهِ فَقَدْ مَلِصَ»[١٧٧].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائلة:**

ظاهر البلاغ أنه للإمام أبي داود رحمه الله تعالى، لقوله: قال أبو داود: "بلغني عن أبي عُبيد"، أي: القاسم بن سلام.

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ أبي داود ﷺ؟**

لم أقف على وجه يتصل به بلاغ أبي داود، وهو من قول أبي عبيد يوضح فيه معنى "إملاص"، فقال: "ملص وَقَالَ أَبُو عبيد فِي حَدِيث آخر عَن عُمَر: إِنَّه سَأَلَ عَن إملاص الْمَرْأَة فَقَالَ الْمُغيرَة بْن شُعْبَة قضى فِيهِ رَسُول اللَّه ﷺ بغرة. فَهُوَ مثل هَذَا وَإِنَّمَا سَمَّاهُ إملاصا لِأَن الْمَرْأَة تزلقه قبل وَقت الْوِلَادَة وَكَذَلِكَ كل مَا زَلِقَ من الْيَد أو غَيرهَا فقد مَلِصَ يملَص مَلَصاً وأنشدني الْأَحْمَر: [الرجز] فَرَّ وَأَعْطَانِي رِشاءً مَلِصاً. يَعْنِي رطبا يزلق من الْيَد فَإِذا فعلت أَنْت بذلك بِهِ قلت: أملصته إملاصًا فَذَلِك قَوْله: إملاص الْمَرْأَة – يَعْنِي أَنَّهَا تزلقه"[١٧٨].

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود إسناده صحيح، رجاله ثقات، أخرج الحديث: الإمام البخاري في صحيحه، ج١١/٩، برقم (٦٩٠٥)، (٦٩٠٧)، ج١٠٢/٩، برقم (٧٣١٧)، والإمام مسلم في صحيحه، ج١٣١١/٣، برقم (١٦٨٩)، كلاهما عن هشام، عن أبيه، عن المغيرة بن شعبة، عن عمر ﷺ، مرفوعًا.

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج١٣١٠/٣، (١٦٨١)، من طريق منصور، عن إبراهيم، عن عبيد بن نضيلة الخزاعي، عن المغيرة بن شعبة، مرفوعًا.

## المقصد الرابع: بلاغات حَيوةَ بن شُريح ﷺ [١٧٩]

**حديث (٢٦):** قال الإمام أبو داود في سننه: حدَّثنا إسماعيلُ بن بِشر بن منصور، حدَّثنا عبد الرحمن بن مَهدي، عن عبد الله بن المُبارَك، عن حَيوةَ بن شُريح، قال: لَقِيتُ عُقبةَ بنَ مُسلِم فقلتُ. له: بلغني أنَّك حدَّثتَ عن عبد الله بن عَمرو بن العاص، عن النبيّ ﷺ: أنه كانَ إذا دخلَ المَسجِدَ قال: "أعوذُ باللهِ العظيمِ، وبوجهِهِ الكريم، وسُلطانِه القديم، من الشَّيطانِ الرَّجيم" قال: أَقَطْ؟ قلتُ: نعم، قال "فإذا قالَ ذلك قالَ الشَّيطانُ: حُفِظَ منِّي سائرَ اليَومِ"[١٨٠].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

ظاهر البلاغ أنه لحيوة رحمه الله تعالى، لقوله: "عن حَيوةَ بن شُريح، قال: لَقِيتُ عُقبةَ بنَ مُسلِم فقلتُ. له: بلغني أنَّك حدَّثتَ عن عبد الله بن عَمرو بن العاص، عن النبيّ ﷺ".

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ حيوة ﷺ؟**

لم أقف على وجه يتصل به بلاغ حيوة عن عقبة بن مسلم، وهذا لا يؤثر في قبول الحديث، فإن حيوة قال: "(بلغني أنك حدثت) على صيغة المعلوم، (عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ)، كان حيوة بن شريح بلغه هذا الحديث عن عقبة بواسطة، فأحب أن يحدثه مشافهة فيسقط الواسطة، ويحصل له العلو في السند في هذا الحديث"[١٨١].

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود إسناده حسن، لوجود إسماعيل بن بشر، وهو صدوق، قال الذهبي: "ثقة"[١٨٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٨٣]، "وقال مسلمة في كتاب «الصلة»: ثقة"[١٨٤].

وقال الآجري سألت أبا داود عنه فقال: "صدوق وكان قدريًا"[١٨٥]، وقال ابن حجر: "صدوق تكلم فيه للقدر"[١٨٦].

أخرج الحديث: الإمام البيهقي في الدعوات الكبير،ج١/١٢٩، برقم (٦٨)، من طريق أبي داود، عن إسماعيل بن بشر بن منصور، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن المبارك، عن حيوة بن شريح، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، مرفوعًا.

## المقصد الخامس: بلاغات مالك بن أنس ﷺ

**حديث (٢٧):** قال أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ[١٨٧]، قَالَ: قَالَ مَالِكٌ[١٨٨]:«لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُجَاوِزَ الْمُعَرَّسِ[١٨٩] إِذَا قَفَلَ رَاجِعًا إِلى الْمَدِينَةِ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهَا مَا بَدَا

لَهُ، لِأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّسَ بِهِ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ الْمَدَنِيَّ، قَالَ: الْمُعَرَّسُ: عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ[١٩٠]"[١٩١].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

ظاهر البلاغ أنه لمالك، لقوله: "بلغني: أن رسول الله ﷺ عرَّس به".

ظاهر البلاغ أنه للإمام مالك بن أنس ﷺ، حيث قال: "لا ينبغي لأحدٍ أن يُجاوزَ المعرَّسَ إذا قَفَلَ راجعاً إلى المدينة، حتى يُصَلِّيَ فيها ما بدا له، لأنه بلغني: أن رسول الله ﷺ عرَّس به".

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ الإمام مالك ﷺ؟**

يتصل بلاغ الإمام مالك من وجه ثابت عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر ضي الله عنهما، كما في صحيح البخاري[١٩٢]، وصحيح مسلم[١٩٣].

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

أصل الحديث في الصحيحين، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ج١٣٥/٢، برقم (١٥٣٢)،ج١٤٥/٢، برقم(١٥٧٥)، ومسلم في صحيحه، ج٩٨١/٢، برقم (١٢٥٧)، كلاهما عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر ﷺ، مرفوعًا.

وأخرجه البخاري كذلك في صحيحه، ج١٣٥/٢، برقم (١٥٣٣)، ج٧/٣، برقم (١٧٩٩)، عن أنس بن عياض، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، مرفوعًا.

## المقصد السادس: بلاغات قتادة بن دعامة السدوسي ﷺ [١٩٤]

**حديث (٢٨):** قال الإمام أبو داود في سننه: حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبانُ، حدَّثنا قتادةُ، أنه بلغَه: أن النبيَّ ﷺ كان إذا رأى الهلالَ قال: "هلالُ خَيرٍ ورُشدٍ، هلالُ خَيرٍ ورُشدٍ، هلالُ خَيرٍ ورُشدٍ، آمنتُ بالذي خلقَكَ" ثلاثَ مراتٍ، ثم يقولُ: "الحمدُ للهِ الذي ذهبَ بشهرِ كذا، وجاءَ بشهرِ كذا"[١٩٥].

**أولًا: نسبة البلاغ إلى قائله:**

ظاهر البلاغ أنه للإمام قتادة – رحمه الله تعالى–، لقول أبان: "حدّثنا قتادة، أنه بلغَه: أن النبيَّ ﷺ كان إذا رأى الهلالَ قال ... الحديث".

**ثانيًا: هل يتصل بلاغ قتادة ﷺ؟**

لم أقف على وجه يتصل به بلاغ قتادة إلى النبي ﷺ، وقد ذكره أبو داود في كتابه المراسيل فقال: "حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان، حدثنا قتادة، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى الهلال قال: «هلال خير ورشد، هلال خير ورشد، آمنت بالذي خلقك» ثلاث مرات، ثم يقول: «الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر

كذا» قال أبو داود: روي متصلًا[١٩٦]، ولا يصح"[١٩٧].

**ثالثًا: تخريج الحديث وخلاصة الحكم على طرقه:**

حديث أبي داود من طريق قتادة مرسل ورجال إسناده ثقات، أخرجه عبد الرزاق، ج١٦٩/٤، برقم (٧٣٥٣)، ومن طريقه، أخرجه البغوي في "شرح السنة"، ج١٢٨/٥، برقم (١٣٣٥)، عن معمر قال: عن قتادة أن النبي ﷺ كان إذا رأى الهلال كبر ثلاثاً ثم قال: هلال خير ورشد ثلاثاً، ثم قال: آمنت بالذي خلقك ثلاثاً، ثم يقول: الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وكذا وجاء بشهر كذا وكذا.

وجاء مرفوعًا من طرق أخرى؛ أخرجه الترمذي في "سننه"، ج٥٠٤/٥، برقم (٣٤٥١)، وأحمد في "المسند"، ج١٧/٣، برقم (١٣٩٧)، والحاكم في "المستدرك"، ج٣١٧/٤، برقم (٧٧٦٧)، وقال الترمذي: "هذا الحديث حسن غريب"، والبزار في "المسند"، ج١٦١/٣، برقم (٩٤٧)، ثلاثتهم عن سليمان بن سفيان المديني، عن بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن أبيه، عن جده، مرفوعًا.

وهذا إسناد ضعيف، لأن: سليمان بن سفيان؛ ضعّفه ابنُ معين[١٩٨]، وأبو حاتم[١٩٩]، والنسائي[٢٠٠]، وابن حجر[٢٠١]، "وبلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي المدني؛ "لين"[٢٠٢].

و"عبيد الله بن تمام، أبو عاصم: عن التابعين، بصري؛ "ضعفوه"[٢٠٣].

وأخرجه الطبراني في "الدعاء"، ص٢٨٢، برقم (٩٠٥)، وابن السُنِّي في "عمل اليوم والليلة"، ص٥٩٦، برقم (٦٤٠)، كلاهما عن معمر بن سهل، عن عبيد الله بن تمام، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، ﷺ، مرفوعًا. وهذا إسناد ضعيف؛ لأن: معمر بن سهل هو الأهوازي؛ لم أجد له ترجمة، وابن تمام؛ ضعفه أبو حاتم، وأبو زرعة[٢٠٤]، "كَانَ مِمَّن ينْفَرد عَن الثِّقَات بِمَا لَا يعرف من أَحَادِيثهم حَتَّى يشْهد من سَمعهَا مِمَّن كَانَ الحَدِيث صناعته أَنَّهَا معمولة أو مَقْلُوبَة لَا يحل الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ"[٢٠٥].

والحديث بمجموع طرقه حسن لغيره، سليمان بن سفيان ضعّفه ابنُ معين[٢٠٦]، وأبو حاتم[٢٠٧]، والنسائي[٢٠٨]، وابن حجر[٢٠٩]. و"بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي المدني، "لين"[٢١٠]. و"عبيد الله بن تمام، أبو عاصم: عن التابعين، بصري، "ضعفوه"[٢١١].

**الخاتمة:**

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على محمد ﷺ، وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ، أما بعد: ففي الخِتام لابد للباحث أن يُبيِّن أهمَّ النتائج،

والتوصيات التي توصل إليها من خلال هذا البحث:

**أولاً: أهمُ النَّتـائج:**

توصَّلْتُ من خلالِ هذا البحث، إلى نتائجَ مهمَّة، من أبرزها:

أولًا: البلاغاتُ طريقةٌ من طرقِ أداءِ الحديثِ يستعمِلُها الرَّاوي في حالِ إسقاطِ الواسطةِ بينَه وبينَ من يَبْلُغْهُ عنه الحديثَ غالبًا.

ثانيًا: صيغُ الأداءِ المستعملةِ في بلاغاتِ الرُّواةِ متنوعة، أشهرُهَا ما يَرجِعُ إلى أصلِ الفعل "بلغ" مثل: "بلغني"، و"بلغنا"، و"بلغ"، و"يبلغ به"، ويلحقُ بذلكَ ما كانَ بصيغةِ التمريضِ، مثل: "أُخبرت"، و"حُدثت"، و"ذكر لي".

ثالثًا: تُعدُّ البلاغاتُ من قبيلِ المُنقطعِ عندَ المُحدِّثينَ، والعلاقةُ بينَهما علاقةُ عمومٍ وخصوصٍ؛ فكلُ بلاغٍ منقطعٍ، وليسَ كلَ منقطعٍ بلاغًا.

رابعًا: حكمُ بلاغاتِ الرُّواةِ كحكمِ الرواياتِ المُنقطعةِ التي لا يُجزم بثبوتها، بل الأصلُ فيها الضعفُ لانقطاعِ إسنادِها، ولجَهَالةِ الرُّواةِ الساقطينَ من الإسنادِ. ولابُدّ أن يُبحث عن أصلِ كلِ بلاغٍ على حدةٍ، وإذا وُقِفَ على إسنادِه يدُرس بطريقةٍ علميةٍ ويُحكمُ عليه، وإلا فيبقى على أصلِ الضعفِ.

خامسًا: تتنوعُ بلاغاتِ الرُّواةِ من حيثُ موضِعها من السندِ أو المتنِ، وموضوعِها فمنها ما يتعلقُ بروايةِ حديثٍ نبويٍ، أو بيانِ غريبِ الألفاظِ، أو بترجمةِ راوٍ أو ببيانِ مبهمٍ أو مهملٍ، أو ببيانِ مسألةٍ فقهيةٍ، وغيرِها.

سادسًا: البلاغاتِ المتصلةِ تُدرس ويُحكمُ عليها بما يُناسبُ وفقَ قواعدِ الجرحِ والتعديلِ، أما المنقطعةُ فهيَ ضعيفةٌ، وقد لا تؤثرُ في الحكمِ على الحديثِ قبولًا أو ردًّا وهذا يرجع إلى موضِعها وموضُوعِها.

سابعًا: اعتنى شُراح الحديثِ ببلاغاتِ الرُّواة؛ إذ إنَّ غالبَ من بَينَ صاحبَ البلاغِ والطرقِ التي يتصلُ بها همْ الشُراح.

**هوامش البحث:**

---

(١) سورة: (آل عمران: ١٠٢).

(٢) سورة: (النساء: ١).

(٣) سورة: (الأحزاب: ٧٠-٧١).

(٤) هذه الخطبة تسمى: خطبة الحاجة، وهي مأثورة عن النبي ﷺ، وهي تشرع بين يدي كل حاجة، وقد أخرجها الإمام مسلم في صحيحه، ج١/٣٣٦، ٢/٥٩٢-٥٩٣).

(٥) انظر: وصل بلاغات الموطأ، لابن الصلاح، ص١.

(٦) انظر: https://www.facebook.com/١٠٥٥٩٩٣٣٦٤٧٣٩٥١/posts/٢٣٨٣٩٢٣٩٣١٩٤٦٤٤

(٧) هو: "جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ قُصَيٍّ أَسْلَمَ مَا بَيْنَ الْحُدَيْبِيَةِ وَالْفَتْحِ، أُمُّهُ أُمُّ جَمِيلٍ. وَقِيلَ: أُمُّ حَبِيبٍ بِنْتُ شُعْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَيْسِ بْنِ عَبْدِ وُدِّ بْنِ نَصْرِ بْنِ

مَالِكِ بْنِ حَسَلٍ، وَأُمُّهَا أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، يُكَنَّى أَبَا مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أبو عَدِيٍّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ. وَقِيلَ: ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ، فِي أَيَّامِ مُعَاوِيَةَ، وَقِيلَ: تِسْعٌ وَأَرْبَعُونَ، وَهُوَ وَهْمٌ وَكَانَ أَنْسَبَ قُرَيْشٍ لِقُرَيْشٍ وَلِلْعَرَبِ، وَقَالَ: أَخَذْتُهُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَكَانَ أبو بَكْرٍ أَنْسَبَ الْعَرَبِ". معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج٢/٥١٨.

(٨) قال القاضي عياض: "لا يدخل الجنة قاطع رحم" فمعناه: أمرًا ما أن جازاه الله وعاقبه، كما جاء في غير حديث في أصحاب الذنوب حتى يعاقبوا عليها إما بدخول النار أولاً، وإما بإمساكه مع أصحاب الأعراف، أو بطول حسابه ومناقشته على ذلك، والسابقون وأصحاب الجنة يتنعمون حينئذ، أو يكون فعل ذلك مستحلاً، كما قيل في غير ذلك من قاتل النفس، وغيره من المذنبين". إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، ج٨/٢٠.

(٩) سنن أبي داود، ج٢/١٣٣، برقم (١٦٩٦).

(١٠) شرح سنن أبي داود، للعباد، ج٢٠٥/٣٠.

(١١) انظر: صحيح مسلم، ج٤/١٩٨١، برقم (٢٥٥٦).

(١٢) قال السندي: "قوله: "لا تمنعوا أحدا" إلخ الظاهر أن المعنى لا تمنعوا أحدًا دخل المسجد للطواف، والصلاة عند الدخول آية ساعة يريد الدخول، فقوله: "أي ساعة" ظرف لقوله: "لا تمنعوا" إلا طاف وصلّى، ففي دلالة الحديث على المطلوب بحث، وكيف والظاهر أن الطواف والصلاة حين يصلي الإمام الجمعة، بل حين يخطب الخطيب يوم الجمعة، بل حين يصلي الإمام إحدى الصلوات الخمس غير مأذون فيهما للرجال والله تعالى أعلم". فتح الودود في شرح سنن أبي داود، للسندي، ج٢/٣٦٨.

(١٣) سنن أبي داود، ج٢/١٨٠، برقم (١٨٩٤).

(١٤) شرح سنن أبي داود، للعباد، ج٨/٢٢٢.

(١٥) انظر: سنن ابن ماجه، ج١/٣٩٨، برقم (١٢٥٤).

(١٦) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٩٦.

(١٧) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٥٠٦.

(١٨) انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد، ج٨/٤٢.

(١٩) انظر: تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٦/٤٠٩، تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣/٦٩٤-٦٩٥.

(٢٠) انظر: تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٦/٤٠٩.

(٢١) انظر: الثقات، للعجلي، ص٤٨.

(٢٢) انظر: الكاشف، ج٢/٢١٦.

(٢٣) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣/٦٩٤-٦٩٥، سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٥/٣٨١.

(٢٤) انظر: تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٦/٤٠٧، تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣/٦٩٤-٦٩٥.

(٢٥) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣/٦٩٤.

(٢٦) انظر: تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٦/٤٠٨.

(٢٧) انظر: تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٦/٤٠٨، الجرح والتعديل، ج٨/٣١٩.

(٢٨) انظر: تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٦/٤٠٨، الجرح والتعديل، ج٨/٣١٩.

(٢٩) انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٥/٣٨١/٣٨٢.

(٣٠) انظر: ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، ج٤/١٣٢.

(٣١) انظر: الضعفاء، للعقيلي، ج٤/١٣٢.

(٣٢) انظر: تهذيب الكمال، للمزي، ج٢٦/٤٠٧، الضعفاء، للعقيلي ج٤/١٩٩، تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣/٦٩٤.

(٣٣) انظر: سير أعلام النبلاء، ج٥/٣٨١-٣٨٢.

(٣٤) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٣/٦٩٤.
(٣٥) قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرزاق، وابن بكر، قالا: حدثنا ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع عبد الله بن بابيه، يخبر، عن جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ: «خير عطاء هذا يا بني عبد المطلب، يا بني عبد مناف، إن كان إليكم من الأمر شيء فلأعرفن ما منعتم أحدًا يصلي عند هذا البيت أي ساعة شاء من ليل أو نهار» وقال ابن بكر: «أن يطوف بهذا البيت» مسند أحمد، ج٢٧/٣٣٢، برقم (١٦٧٧٤).
(٣٦) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٤٧.
(٣٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٧/٧٠.
(٣٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج٢٣/٢٦٥.
(٣٩) انظر: الثقات، لابن حبان، ص٢.
(٤٠) انظر: مسند الحميدي، ج١/٤٧٨، برقم (٥٧١).
(٤١) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٨٣.
(٤٢) هو: "سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ الْأَنْصَارِيُّ أبو يَحْيَى أَحَدُ بَنِي حَارِثَةَ، كَانَ دَلِيلَ النَّبِيِّ ﷺ إِلى أُحُدٍ، وَشَهِدَ مَعَهُ الْمَشَاهِدَ، وَقِيلَ: إِنَّ اسْمَ أَبِي حَثْمَةَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَاعِدَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ جُشَمَ مِنَ الْأَوْسِ، وَأُمُّهُ أُمُّ الرَّبِيعِ بِنْتُ سَالِمِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ مَجْدَعَةَ، تُوُفِّيَ أَوَّلَ وِلَايَةِ مُعَاوِيَةَ". معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج٣/١٣١١.
(٤٣) "قوله: "(لَا يَقْطَعِ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ) خرج مخرج التعليل، ومعنى " قطع الشيطان صلاته عليه " إذا لم يدن من السّترة: أنه ربما يمر بينه وبينها أحد أو حيوان فيحصل له التشوش بذلك، ولا يدري كم صلى، فيحصل له وَسوسة فيقطع صلاته، وإنما نُسب إلى الشيطان، لأن قطع العبادة وإبطالها من أعمال الشيطان". شرح أبي داود، للعيني، ج٣/٢٥٥.
(٤٤) سنن أبي داود، ج١/١٨٥، برقم (٦٩٥).
(٤٥) المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، محمود السبكي، ج٥/٨٧.
(٤٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٨٤.
(٤٧) انظر: مسند أبي داود الطيالسي، ج٢/٦٧٨، برقم (١٤٣٩).
(٤٨) هو: "عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَدَوِيُّ حَلِيفٌ لَهُمْ، ذُو الْهِجْرَتَيْنِ، شَهِدَ بَدْرًا، مُخْتَلَفٌ فِي نِسْبَتِهِ، فَقِيلَ: مِنْ عَنْزِ بْنِ وَائِلٍ، وَقِيلَ: مِنَ الْيَمَنِ، يُكَنَّى أَبَا عَبْدِ اللهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ حِينَ نَشَبُوا فِي الْفِتْنَةِ". معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج٤/٢٠٤٩.
(٤٩) مسألة: اختلف أهلُ العلم في حُكْمِ القِيامِ للجِنازة إذا مَرَّت به؛ على قولين: **الأول:** يُكره القيامُ للجِنازة إذا مَرَّت به، وهو قول الجمهور. انظر: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي، ج١/٢٤٤، مواهب الجليل، للحطاب، ج٣/٥٨، المجموع، للنووي، ج٥/٢٨٠، كشاف القناع، للبهوتي، ج٢/١٣٠. واستدلوا بقول عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، أنه قال: (قام رسولُ الله ﷺ، ثم قعَدَ). صحيح مسلم، ج٢/٦٦١، برقم (٩٦٢). وقال ابن قدامة: " أن آخِرَ الأمرين من رسولِ اللهِ ﷺ تَرْكُ القيامِ لها، والأخذُ بالآخِرِ مِن أَمْرِه أَوْلى". المغني، لابن قدامة، ج٢/٣٥٨.القول الثاني: يُستحَبُّ القيامُ للجِنازة إذا مَرَّت به، وهو قولُ بعض الشَّافعيَّة، واختاره النوويُّ، وهو روايةٌ عن أحمدَ، واختاره ابنُ تيميَّةَ، وابنُ القيِّم. انظر: المجموع، للنووي، ج٥/٢٨٠. الإنصاف، للمرداوي، ج٢/٣٨٠، الفتاوى الكبرى، لابن تيمية،ج٥/٣٦١، زاد المعاد، لابن القيم، ج١/٥٠٢.واستدلوا بحديث أبي داود الذي ندرسه.والراجح: أن القيام للجنازة مكروه، لحديث علي ﷺ، وهو آخر الأمرين. والله أعلم.
(٥٠) سنن أبي داود، ج٣/٢٠٣، برقم (٣١٧٢).
(٥١) شرح سنن أبي داود، للعباد، ج٣٦٧/٣٦.

([٥٢]) انظر: صحيح البخاري، ج٢/٨٤، برقم (١٣٠٧).
([٥٣]) انظر: صحيح مسلم، ج٢/٦٥٩، برقم (٩٥٨).
([٥٤]) "الإيمان بالقَدَر فَرْضٌ ولازمٌ، فمن أنْكر من القَدَرِ شيئًا- خيرًا كان أو شرًّا- فقد خَرَجَ من الإيمان" بذل المجهود في حل سنن أبي داود، الشيخ خليل السهارنفوري (المتوفى:١٣٤٦هـ)، ج١٣/٢٥.
([٥٥]) سنن أبي داود، ج٧/٢٤، برقم (٤٦١٣).
([٥٦]) بذل المجهود في حل سنن أبي داود، للسهارنفوري، ج١٣/٢٥.
([٥٧]) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٨١.
([٥٨]) المصدر السابق.
([٥٩]) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج٣/٣٨٦.
([٦٠]) انظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين، ص٧٥.
([٦١]) ديوان الضعفاء، للذهبي، ص١٠٥.
([٦٢]) انظر: تاريخ ابن معين – رواية الدارمي، ص٩٥.
([٦٣]) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٣/٢٢٢.
([٦٤]) انظر: الثقات، للعجلي، ص١٣٤.
([٦٥]) انظر: الثقات، لابن حبان، ج٦/١٨٨.
([٦٦]) قال المباركفوري: "فيه دليل على أن التقييد بمشيئة الله مانع من انعقاد اليمين أو يحل انعقادها، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وادعى عليه بن العربي الإجماع قال أجمع المسلمون على أن قوله إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلًا قال ولو جاز منفصلًا كما روى بعض السلف لم يحنث أحد قط في يمين ولم يحتج إلى كفارة".تحفة الأحوذي،للمباركفوري، ج٥/١٠٨.
([٦٧]) سنن أبي داود، ج٣/٢٢٥، برقم (٣٢٦١).
([٦٨]) انظر: سنن أبي داود، ج٣/٢٢٥، برقم (٣٢٦٢).
([٦٩]) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١١٩.
([٧٠]) سنن أبي داود، ج٤/٢٥، برقم (٣٩٤٧).
([٧١]) شرح سنن أبي داود، للعباد، ج٤٤٣/٢٧.
([٧٢]) انظر: صحيح البخاري، ج٣/١٤٤، برقم (٢٥٢١).
([٧٣]) انظر: صحيح مسلم، ج٣/١٢٨٧، برقم (١٥٠١).
([٧٤]) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٢١.
([٧٥]) قال العراقي: "هذا النهي ليس للتحريم بل ولا للكراهة وإنما هو للإرشاد فهو كالأمر في قوله تعالى: ﴿وأشهدوا إذا تبايعتم﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والفرق بينه وبين ما كان للندب في الفعل وللكراهة في الترك، أن ذلك لمصلحة دينية، والإرشاد يرجع لمصلحة دنيوية وقد بين – عليه الصلاة والسلام – المعنى في ذلك بقوله: في حديث جابر في الصحيحين: «وأن الفويسقة تضرم على أهل البيت بيتهم»، وأراد بالفويسقة: الفأرة لخروجها على الناس من جحرها بالفساد، وقوله (تضرم): بضم التاء وإسكان الضاد أي تحرق سريعًا ومعناه: أنها تجر الفتيلة لما فيها من الدهن فتمر بالشيء فتحرقه والناس نيام لا يبادرون إلى طفئها فتنتشر النار وتحرق أهل البيت، وأما القناديل المعلقة في المساجد وغيرها فإن خيف حريق بسببها دخلت في الأمر بالإطفاء، وإن أمن ذلك كما هو الغالب فالظاهر أنه لا بأس بها لانتفاء العلة؛ لأن النبي ﷺ علل الأمر بالإطفاء في الحديث السابق بأن الفويسقة تضرم على أهل البيت بيتهم فإذا انتفت العلة زال المنع". طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي، ج٨/١١٨/١١٧.
([٧٦]) سنن أبي داود، ج٤/٣٦٣، برقم (٥٢٤٦).

(٧٧) انظر: صحيح البخاري، ج٦٥/٨، برقم (٦٢٩٣).
(٧٨) انظر: صحيح مسلم، ج١٥٩٦/٣، برقم (٢٠١٥).
(٧٩) قال الخطابي: أي: "نية وعزيمة وهو أن يصومه على وجه التصديق به، والرغبة في ثوابه، طيبة نفسه بذلك، غير كارهة له، ولا مستثقلة لصيامه، أو مستطيلة لأيامه". الخطابي في أعلام الحديث، للخطابي، ج١٦٩/١.
(٨٠) سنن أبي داود، ج٤٩/٢، برقم (١٣٧٢).
(٨١) انظر: صحيح البخاري، ج٤٥/٣، برقم (٢٠١٤).
(٨٢) قال العيني: "أمر من الإسراع وليس المراد بالإسراع شدة الإسراع، بل المراد المتوسط بين شدة السعي وبين المشي المعتاد". عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، ج١١٣/٨.
(٨٣) سنن أبي داود، ج٢٠٥/٣، برقم (٣١٨١).
(٨٤) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، للأثيوبي، ج٧٥/١٩.
(٨٥) انظر: صحيح البخاري، ج٨٦/٢، برقم (١٣١٥).
(٨٦) انظر: صحيح مسلم، ج٦٥١/٢، برقم (٩٤٤).
(٨٧) قوله: (الفطرة خمس) أي: خمسة أشياء، وأراد بالفطرة السُّنَّة القديمة التي اختارها الأنبياء عليهم السلام، واتفقت عليها الشرائع فكأنها أمر جلى فطروا عليه". عمدة القاري، للعيني، ج٤٥/٢٢.
(٨٨) وهذا: "شك من الراوي، وذكر الخمس لا ينافي الزائد". عمدة القاري، للعيني، ج٤٥/٢٢.
(٨٩) حكم الختان: "الختان فرض لأنه شعار الدين كالكلمة وبه يتميز المسلم من الكافر ولولا أنه فرض لم يجز كشف العورة له والنظر إليها، والأربعة الباقية سنة، فما وجه الجمع بينهما؟ وأجيب: بأنه لا يمتنع قران الواجب مع غيره كقوله عز وجل: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]". عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، ج٤٥/٢٢.
(٩٠) هو: "استعمال الحديد في حلق العانة". عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، ج٤٥/٢٢.
(٩١) النص يأمر بالنتف،"فإن حلقه فقد خالف السنة".عمدة القاري، للعيني، ج٤٥/٢٢.
(٩٢) وكيفية قصها: "أنه يستحب البداءة بمسبحة اليمنى ثم بالوسطى ثم بالبنصر ثم الخنصر ثم الإبهام، وفي اليسرى البداءة بخنصرها ثم بالبنصر إلى الإبهام، ويبدأ في الرجلين يختصر اليمنى إلى الإبهام، وفي اليسرى بإبهامها إلى الخنصر، ولم يذكر للاستحباب مستندًا. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، ج٤٥/٢٢.
(٩٣) أما الشارب:"سواء قصه بنفسه أو بيد غيره لحصول المقصود، بخلاف الإبط والعانة فلا يوليهما غيره"
(٩٤) سنن أبي داود، ج٨٤/٤، برقم (٤١٩٨).
(٩٥) فتح الباري، لابن حجر، ج٣٣٦/١٠.
(٩٦) انظر: صحيح البخاري، ج١٦٠/٧، برقم (٥٨٨٩).
(٩٧) انظر: صحيح مسلم، ج٢٢١/١، برقم (٢٥٧).
(٩٨) فائدة في قوله ﷺ: "إن أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والكتم" وهو يحتمل أن يكون على التعاقب والجمع والكتم بفتح الكاف والفوقية يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة وصبغ الحناء أحمر فالجمع بينهما يخرج الصبغ بين السواد والحمرة، وأما الصبغ بالأسود البحت فممنوع لما ورد في الحديث من الوعيد عليه، وأول من خضب به من العرب عبد المطلب، وأما مطلقًا ففرعون لعنه الله تعالى". إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، ج٤٦٦/٨. والخلاصة في فهم الحديث: "أَنَّ الْعِلَّةَ فِي شَرْعِيَّةِ الصِّبَاغِ وَتَغْيِيرِ الشَّيْبِ هِيَ مُخَالَفَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَبِهَذَا يَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُ الْخِضَابِ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَالِغُ فِي مُخَالِفَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَيَأْمُرُ بِهَا وَهَذِهِ السُّنَّة قَدْ كَثُرَ اشْتِغَالُ السَّلَفِ بِهَا، وَلِهَذَا تَرَى الْمُؤَرِّخِينَ فِي التَّرَاجِمِ لِهُمْ يَقُولُونَ:

وَكَانَ يَخْضِبُ وَكَانَ لَا يَخْضِبُ". نيل الأوطار، للشوكاني، ج١/١٥٥.

(٩٩) سنن أبي داود، ج٤/٨٥، برقم (٤٢٠٣).

(١٠٠) عون المعبود وحاشية ابن القيم، للعظيم آبادي، ج١١/١٧٢.

(١٠١) انظر: صحيح البخاري، ج٧/١٦١، برقم (٥٨٩٩).

(١٠٢) انظر: صحيح مسلم، ج٣/١٦٦٣، برقم (٢١٠٣).

(١٠٣) أَي: "أَذَلَّها وأَوْضَعَها؛ أَراد بمَن اسْمَ مَن، والخُنْعة والخَناعةُ: الاِسْمُ، وَيُرْوَى: إِن أَنْخع، وَسَيُذْكَرُ". لسان العرب، لابن منظور، ج٨/٨٠. وقال القاضي عياض: "وقيل: "أَخنع" بمعنى: أفجر، يقال: خنع الرجل إلى المرأة وخنعت إليه: إذا أتاها إلى الفجور، وهذا بمعنى "أخبث" في الرواية الأخرى، أي أكذب الأسماء، وقيل: أقبح وأفجر". إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، ج٧/١٨.

(١٠٤) المعنى العام للحديث: قال ابن بطال: "أكره الأسماء إلى الله ملك الأملاك وإنما كان ملك الأملاك أبغض إلى الله وأكره إليه أن يسمى به مخلوق؛ لأنه صفة الله، ولا تليق بمخلوق صفاته ولا أسماؤه، ولا ينبغي أن يتسمى أحد بشيء من ذلك لأن العباد لا يصفون إلا بالذل والخضوع والعبودية". شرح صحيح البخاري، لابن بطال، ج٩/٣٥٣.

(١٠٥) والخنا: الفحش ويكون أيضًا بمعنى: أهلك لصاحبه المسمى بذلك. والإخناء: الهلاك، يقال: أخنا عليه الدهر: أهلكه، وخنا الدهر: أماته، وقد ذكر أبو عبيد أنه روى: "أنخع"، أي أقتل وأهلك، والخنع: القتل الشديد. انظر: غريب الحديث، ج٢/١٧، ١٨.

(١٠٦) سنن أبي داود، ج٤/٢٩٠، برقم (٤٩٦١).

(١٠٧) انظر: صحيح البخاري، ج٨/٤٥، برقم (٦٢٠٦).

(١٠٨) انظر: صحيح مسلم، ج٣/١٦٨٨، برقم (٢١٤٣).

(١٠٩) هو: "عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ وَهُوَ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ خُوَيْلِدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ إِيَاسِ بْنِ عَبْدِ بْنِ نَاشِرَةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ جُدَيِّ بْنِ ضَمْرَةَ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ بْنِ إِلْيَاسَ بْنِ مُضَرَ، يُكَنَّى أَبَا أُمَيَّةَ، تُوُفِّيَ فِي أَيَّامِ مُعَاوِيَةَ قَبْلَ السِّتِّينَ". انظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ج٤/١٩٩٣.

(١١٠) قوله: "(أخوك البكري) بكسر الموحدة أي الذي ولده أبواك أولًا وهذا على المبالغة في التحذير أي أخوك شقيقك خفه واحذر منه (ولا تأمنه) فضلًا عن الأجنبي فالتحذير منه أبلغ فأخوك مبتدأ والبكري نعته والخبر يخاف منه مقدرا وفيه إثبات الحذر واستعمال سوء الظن فيمن لم يتحقق فيه حسن السيرة. قال الديلمي: وهذه كلمة جاهلية تمثل بها رسول الله ﷺ وقال العسكري: هذا من الحكم والأمثال. فيض القدير، للمناوي، ج١/٢٢٢.

(١١١) ودّان: موضع تاريخي يقع في السعودية، يبعد ١٢ كلم إلى الجنوب الشرقي من مدينة مستورة، ويبعد عن المدينة المنورة نحو ٢٥٠ كلم. وقعت به معركة الأبواء والمعروفة أيضا باسم غزوة ودان، هي أولى المعارك التي خاضها النبي محمد ﷺ، وكانت في شهر صفر سنة ٢هـ/٦٢٣ م. انظر: https://ar.wikipedia.org/wiki

(١١٢) الأَصَافِرُ: جمع أصفر محمول على أحوص وأحاوص، وقد تقدّم: وهي ثنايا سلكها النبي ﷺ، في طريقه إلى بدر، وقيل: الأصافر جبال مجموعة تسمى بهذا الاسم، ويجوز أن تكون سميت بذلك لصفرها أي خلوّها. معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج١/٢٠٦.

(١١٣) سنن أبي داود، ج٧/٢٢٥، برقم (٤٨٦١).

(١١٤) انظر: ديوان الضعفاء، للذهبي، ص٢٢٤.

(١١٥) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣١٦.

(١١٦) "(قوله المعنى) راجع إلى روايتي مسدد وابن عيسى يعني أن ما ذكره المصنف هو لفظ أحمد

ومعنى ما روى عن مسدد ومحمد بن عيسى". المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، للسبكي، ج٢٩٥/١. وقال السخاوي: "ومسدد، المعنى. وربما قال: المعنى واحد. كقوله: ثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، المعنى واحد. وهي أوضح، فربما يتوهم غير المميز كونه المعني، بكسر النون نسبة لمعن. ويتأكد حيث لم يقرن مع الراوي غيره. وقد يكون في حديث أحد الراويين أتقن، كقول أبي داود: ثنا أبو الوليد الطيالسي وهدبة بن خالد، وأنا لحديثه أتقن. وممن سبق مسلما لنحو صنيعه شيخه الإمام أحمد، فهو حريص على تمييز الألفاظ في السند والمتن". فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، ج١٨٢/٣.

(١١٧) وهو: أبو قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص، "مقبول". انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١١٩٢.

(١١٨) (لم يقل مسدد مولى عبد الله بن عمرو) أي: بل اقتصر على أبي قابوس (وقال قال النبي ﷺ) أي لم يقل يبلغ به النبي ﷺ كما قال أبو بكر في روايته بل قال مكانه قال النبي ﷺ واعلم أن هذا الحديث هو الحديث المسلسل بالأولية". عون المعبود وحاشية ابن القيم، للعظيم آبادي، ج١٩٥/١٣. قال ابن الصلاح معلقًا على المسلسلات: "وَقَلَّمَا تَسْلَمُ الْمُسَلْسَلَاتُ مِنْ ضَعْفٍ، أَعْنِي فِي وَصْفِ التَّسَلْسُلِ لَا فِي أَصْلِ الْمَتْنِ، وَمِنْ الْمُسَلْسَل مَا يَنْقَطِع تَسَلْسُله فِي وَسْط إسْنَاده وَذَلِكَ نَقْص فِيهِ وَهُوَ كَالْمُسَلْسَلِ بِأَوَّلِ حَدِيث سَمِعْته عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيح فِي ذَلِكَ اِنْتَهَى". معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٢٧٦.وهذه الرواية من مسلسلات الأوليات: قال ابن حجر: إن سلسلة هذا الحديث تنتهي إلى سفيان بن عيينة فقط دون من فوقه، ومن رواه مسلسلًا إلى منتهاه فقد وهم. انظر: "شرح نخبة الفكر، للقاري، ص٦٦٠/٦٥٩، وقال السخاوي يؤيد هذا القول: "إنما يصح التسلسل فيه إلى ابن عيينة خاصة، ثم انقطع في من فوقه على القول المعتمد". فتح المغيث، للسخاوي، ج٦٠/٣. وهذا هو الصحيح المعتمد عند العلماء كما قال السهارنفوري. انظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود، للسهارنفوري، ج٣٤٣/١٣.

(١١٩) سنن أبي داود، ج٢٨٥/٤، برقم (٤٩٤١).

(١٢٠) انظر: البر والصلة، للمروزي، ص٦٧، برقم (١٢٨).

(١٢١) انظر: مسند الحميدي، ج٥٠٣/١، برقم (٦٠٢).

(١٢٢) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١١٩٢.

(١٢٣) انظر: مسند أحمد، ج٩٩/١١، برقم (٦٥٤١).

(١٢٤) انظر: المعجم الكبير للطبراني، ج٣٥٥/٢، برقم (٢٤٩٥).

(١٢٥) مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، للسيوطي، ج١٢٥٧/٣.

(١٢٦) هو: "عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل". تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٦٣. **وقد وصف بأمرين اثنين:** أ.الإرسال: أما إرساله في حديث أبي داود لأنه بلاغ، ولا يضر في الدارمي ولا البيهقي ولا الدارقطني؛ لأنه يرسل وصرح بالسماع.ب. التدليس: لا شك أنه مدلس؛ لكن لا نرد عنعنته مطلقًا؛ لأنه روى تدليس، كروايته عن ابن أبي مليكة، قال ابن أبي حاتم: "حدثنا عبد الرحمن، حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا عمرو بن علي، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أحاديث ابن جريج، عن ابن أبي مليكة كلها صحاح، وجعل يحدثني بها ويقول حدثنا ابن جريج، قال: حدثني ابن أبي مليكة فقال في واحد منها: عن ابن أبي مليكة، فقلت: قل حدثني، قال: كلها صحاح". الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٢٤١/١. وهذه الرواية رواها عن ثقة وهو "عبد الحميد بن جبير"، وقد روها بصيغة الإخبار كما في رواية الدارمي، والبيهقي، والدارقطني.

(١٢٧) الحديث فيه دليل على أن المشروع في حق النساء التقصير في الحج والعمرة بخلاف الرجال؛

فإن الأفضل لهم الحلق.انظر :مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للمباركفوري، ج٩/٢٧٠.

(١٢٨) سنن أبي داود، ج٣/٣٤٠، برقم (١٩٨٤).

(١٢٩) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المباركفوري، ج٩/٢٧١.

(١٣٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٦٣.

(١٣١) هو: "عُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ بنِ مَرْوَانَ الأُمَوِيُّ ابْنِ الحَكَمِ بنِ أَبِي العَاصِ بنِ أُمَيَّةَ بنِ عَبْدِ شَمْسِ بنِ عَبْدِ مَنَافٍ بنِ قُصَيٍّ بنِ كِلاَبٍ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، العَلاَّمَةُ، المُجْتَهِدُ، الزَّاهِدُ، العَابِدُ، السَّيِّدُ، أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ حَقّاً، أبو حَفْصٍ القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ، المَدَنِيُّ، ثُمَّ المِصْرِيُّ، الخَلِيْفَةُ، الزَّاهِدُ، الرَّاشِدُ، أَشَجُّ بَنِي أُمَيَّةَ". سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج٥/١١٤.

(١٣٢) فيه العمل بالمكاتبة... وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بأمره، وهي ضربان: مجردة عن الإجازة، ومقرونة بأجزتك ما كتب لك أو إليك ونحوه من عبارة الإجازة. التقريب والتيسير، للنووي، ص٦٤.

(١٣٣) يقصد حديث ابن عمر الذي سبق هذا الحديث، ج٢/٢٩٧، برقم (٢٣٢٠).

(١٣٤) سنن أبي داود، ج٤/١٤، برقم (٢٣٢١).

(١٣٥) ابْنُ الأَعْرَابِيِّ: "أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ زِيَادِ بنِ بِشْرٍ الإِمَامُ، المُحَدِّثُ القُدْوَة الصَّدُوْق الحَافِظ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أبو سَعِيْدٍ بنُ الأَعْرَابِيِّ البَصْرِيِّ الصُّوْفِيّ، نَزِيْلُ مَكَّةَ، وَشَيْخ الحرَم". سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج١٥/٤٠٧.

(١٣٦) سنن أبي داود، ج٤/٦١، برقم (٢٣٨٦).

(١٣٧) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٧٧.

(١٣٨) المجروحين، لابن حبان، ج٢/٢٧٢.

(١٣٩) الاغتباط بمن رمي من الرُّواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي، ص٣٢١.

(١٤٠) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٣٠.

(١٤١) الثقات، للعجلي، ص١٧٨.

(١٤٢) الثقات، لابن حبان، ج٦/٣٧٧.

(١٤٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٤/٨٠.

(١٤٤) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين، ص٩٨.

(١٤٥) الكاشف، للذهبي، ج/٤٢٨.

(١٤٦) تحرير تقريب التهذيب، ج٢/١٥.

(١٤٧) المجروحين، لابن حبان، ج٣/٣٩.

(١٤٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج٨/٢٣٠.

(١٤٩) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، ج١١/٩.

(١٥٠) هو: "مُحَمَّد بْن أَحْمَد بن عَمرو، أبو علي اللُّؤْلُؤِيّ، المتوفى: ٣٣٣ هـ، "بصريٌ مشهور ثقة". تاريخ الإسلام، للذهبي، ج٧/٦٧١.

(١٥١) قوله: "وإن من البيان لسحراً": قال: كأن المعنى أن يبلغ من بيانه أن يمدح الإنسان فيصدق فيه حتى يصرف القلوب إلى قول، ثم يذمه فيصدق فيه حتى يصرف القلوب إلى قوله الآخر، فكأنه سحر السامعين بذلك".شرح سنن أبي داود للعباد،عبد المحسن البدر، ج١٨/٥٦٩.

(١٥٢) سنن أبي داود، ج٧/٣٥٦، برقم (٥٠٠٩).

(١٥٣) بذل المجهود في حل سنن أبي داود، الشيخ خليل أحمد السهارنفوري، ج١٣/٤٠٧.

(١٥٤) شرح سنن أبي داود، عبد المحسن العباد، ج٢٨/٣٩٤.

(١٥٥) قال العباد: "وهذا فيه أن المسح يكون على ظهرهما -أي: الخفين- وعلى أسفلهما، لكن الحديث غير ثابت، وذلك من أجل ذكر الأسفل، وأما من حيث ذكر الأعلى فهذا ثابت عن

رسول الله ﷺ، أي: أن الشيء الذي فيه المخالفة والذي فيه الضعف إنما هو من أجل ذكر الأسفل، وإلا فإن الطرف الآخر الذي هو الأعلى كل الأحاديث التي مرت وغيرها دالة على ثبوته عن رسول الله ﷺ، والإسناد ذُكرت فيه علل متعددة أشار أبو داود رحمه الله إلى واحدة منها". شرح سنن أبي داود، للعباد، ج٢٨/ ١١.

(١٥٦) سنن أبي داود، ج١/١٢٠، برقم (١٦٥).

(١٥٧) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج٥/١٧٦.

(١٥٨) المصدر السابق.

(١٥٩) هو: "سَهم بن منجاب بن راشد الضبي الكوفي، "ثقة"". تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٥٨.

(١٦٠) هو: قرثع أحمد الضبي الكوفي، "صدوق"، من الثانية مخضرم، قتل في زمن عثمان قاله الخطيب. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٥٤.

(١٦١) قوله: "تفتح لهن": اللام فيه للتعليل، أي: لأجل صلاتها تفتح أبواب السماء، ويصعد عمله ذاك إليها". شرح أبي داود، للعيني، ج٥/١٦٢.

(١٦٢) هو: عُبيدة بن مُعَتِّب الضَّبِّيُّ أبو عبد الرحيم الكُوفيُّ الضرير، "ضعيف واختلط بأخرة"، من الثامنة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٣٧٩.

(١٦٣) تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج٣/١٧١.

(١٦٤) تقريب التهذيب، ص٣٧٩.

(١٦٥) سنن أبي داود، ج٢/٤٤٩، برقم (١٢٧٠).

(١٦٦) السنن الكبرى للبيهقي، ج٢/٦٨٨.

(١٦٧) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الساعاتي، ج٤/٢٠٢.

(١٦٨) قال ابن الأثير: "هَذِهِ اللَّفْظَةُ كَثِيرًا مَا تَخْتَلِفُ أَلْفَاظُ المحدِّثين فِيهَا، فَيَقُولُونَ بَيرَحَاء بِفَتْحِ الْبَاءِ وَكَسْرِهَا، وَبِفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا وَالْمَدِّ فِيهِمَا، وبفَتْحِهما والقصْر، وَهِيَ اسْمُ مالٍ ومَوْضع بِالْمَدِينَةِ". النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير ج١/١١٤.

(١٦٩) سنن أبي داود، ج٣/١١٥، برقم (١٦٨٩).

(١٧٠) صحيح البخاري، ج٤/٦.

(١٧١) المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، محمود محمد خطاب السبكي، ج١٠/٥.

(١٧٢) قوله: (لئن بقيت) وطال عمري (لنصارى بني تغلب) أي لقتالهم (فإني كتبت الكتاب) أي كتاب العهد الذي كان (بينهم وبين النبي ﷺ فنقضوا المعاهدة (على) متعلق بكتبت (أن لا ينصروا أبناءهم) أي: لا يجعلون أبناءهم نصارى ولا يعلمون أبناءهم دين النصارى. عون المعبود وحاشية ابن القيم، شرف الحق العظيم آبادي، ج٨/٢٠٠.

(١٧٣) قال الأرنؤوط: هو اللؤلؤي راوي "السنن"، وقوله: ولم يقرأه في العرضة الثانية، أي: لما عرض أبو داود كتابه "السنن" على الناس مرة ثانية لم يقرأ هذا الحديث فيها. انظر: سنن أبي داود، ج٤/٦٤٧، في الحاشية.

(١٧٤) سنن أبي داود، ج٤/٦٤٦، برقم (٣٠٤٠).

(١٧٥) قال ابن قتيبة: "والغرة الَّتِي يودى بهَا الْجَنِين هِيَ عبد أو أمة سميا بذلك لِأَنَّهُمَا غرَّة مَا يملك الرجل أَي أفضله وأشهره". غريب الحديث، لابن قتيبة، ج١/٢٢٢.

(١٧٦) **قال الصنعاني:** "وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْجَنِينَ قَدْ تَخَلَّقَ وَجَرَى فِيهِ الرُّوحُ لِيَتَّصِفَ بِأَنَّهُ قَتَلَتْهُ الْجِنَايَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فَسَرُّوهُ بِمَا ظَهَرَ فِيهِ صُورَةُ الْآدَمِيِّ مِنْ يَدٍ وَأُصْبُعٍ وَغَيْرِهِمَا، فَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ فِيهِ الصُّورَةُ وَيَشْهَدُ أَهْلُ الْخِبْرَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ أَصْلُ الْآدَمِيِّ فَحُكْمُهُ كَذَلِكَ إذَا كَانَتْ الصُّورَةُ خَفِيَّةً، وَإِنْ شَكَّ أَهْلُ الْخِبْرَةِ لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ اتِّفَاقًا. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً ذَكَرًا كَانَ أو أُنْثَى لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ". سبل السلام، للصنعاني، ج٢/٣٤٨.

(١٧٧) سنن أبي داود، ج٦٢٧/٦، برقم (٤٥٧٠).
(١٧٨) غريب الحديث، للقاسم بن سلام، ج١٧٧/١. انظر: شرح السنة، للبغوي، ج٢٠٧/١٠.
(١٧٩) هو: "حَيْوَة بن شريح بن صفوان التجيبي أبو زرعة المصري، "ثقة ثبت فقيه"، زاهد من السابعة مات سنة ثمان وقيل تسع وخمسين. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٨٥.
(١٨٠) سنن أبي داود، ج٣٤٩/١، برقم (٤٦٦).
(١٨١) بذل المجهود في حل سنن أبي داود،الشيخ خليل السهارنفوري(المتوفى:١٣٤٦هـ)، ج١٩١/٣.
(١٨٢) الكاشف، للذهبي، ج٢٤٤/١.
(١٨٣) انظر: الثقات، لابن حبان، ج١٠٣/٨.
(١٨٤) سؤالات الآجري، ج١٥٦/٢.
(١٨٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج٢٨٥/١.
(١٨٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٠٦.
(١٨٧) هو: "أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنبٍ الحارثي المعروف بالقعنبي، كان من أهل المدينة، وأخذ العلم والحديث عن الإمام مالك ﷺ، وهو من جلة أصحابه وفضلائهم وثقاتهم وخيارهم، وهو أحد رواة "الموطأ" عنه". وفيات الأعيان، ابن خليكان، ج٤٠/٣.
(١٨٨) موطأ مالك، ج٥٩٤/٣، برقم (١٥٢٠).
(١٨٩) جاء في "معجم البلدان": المُعَرَّس بالضم ثم الفتح، وتشديد الراء وفتحها، مسجد ذي الحليفة: على ستة أميال من المدينة كان رسول الله، ﷺ، يعرّس فيه ثم يرحل لغزاة أو غيرها، والتعريس: نومة المسافر بعد إدلاجه من الليل فإذا كان وقت السحر أناخ ونام نومة خفيفة ثم يثور مع انفجار الصبح لوجهته. معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج١٥٥/٥.
(١٩٠) قال الزرقاني: "مراده ﷺ بالنزول بذي الحليفة في رجوعه والمقام به حتى يصبح؛ لئلا يفجأ الناس أهاليهم كما نهى عن ذلك في غير هذا الحديث، حتى يبلغهم الخبر فتمتشط الشعثة، وتستحد المغيبة، ويصلح النساء من شأنهن، لئلا تقع عين أو أنف على ما يكره، فيقدح ذلك في الألفة" شرح الزرقاني على الموطأ، ج٥٥١/٢.
(١٩١) سنن أبي داود، ج٣٨٨/٣، برقم (٢٠٤٥).
(١٩٢) انظر: صحيح البخاري، ج١٣٥/٢، برقم (١٥٣٢).
(١٩٣) انظر: صحيح مسلم، ج٩٨١/٢، برقم (١٢٥٧).
(١٩٤) هو: "قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة. تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٥٣.
(١٩٥) سنن أبي داود، ج٤٢٣/٧، برقم (٥٠٩٢).
(١٩٦) حدثنا محمد بن الحسين بن مكرم، ثنا أبو بريد عمرو بن يزيد الجرمي، ثنا السميدع بن واهب، عن هشام بن زياد أبي المقدام، عن أخيه الوليد بن زياد، عن نافع، عن ابن عمر، ﷺ أن النبي ﷺ كان إذا رأى الهلال قال: «اللهم اجعله هلال يمن وبركة». الدعاء للطبراني، ص٢٨٢، برقم (٩٠٤).
(١٩٧) المراسيل لأبي داود، ص٣٥٥، برقم (٥٢٧).
(١٩٨) انظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري، ج٢٣٦/٣.
(١٩٩) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج١١٩/٤.
(٢٠٠) انظر: الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص٤٨.
(٢٠١) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٥١.
(٢٠٢) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٢٩.
(٢٠٣) انظر: ديوان الضعفاء، للذهبي، ص٢٦٤.

([٢٠٤]) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٥/٣٠٩.
([٢٠٥]) المجروحين، لابن حبان، ج٢/٦٧.
([٢٠٦]) انظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري، ج٣/٢٣٦.
([٢٠٧]) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٤/١١٩.
([٢٠٨]) انظر: الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص٤٨.
([٢٠٩]) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٢٥١.
([٢١٠]) انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، ص١٢٩.
([٢١١]) انظر: ديوان الضعفاء، للذهبي، ص٢٦٤.

## المصادر والمراجع:


١- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط السابعة، ١٣٢٣ هـ، عدد الأجزاء: ١٠.
٢- أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية واحياء التراث الإسلامي)، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ٤.
٣- الأغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، دار الحديث – القاهرة، ط١، ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ١.
٤- إكمال المعلم بفوائد مسلم، أبو الفضل عياض بن موسى بن عمرون اليحصبي السبتي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء- مصر، ط١، ١٤١٩هـ، عدد الاجزاء: ٨.
٥- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (المطبوع مع المقنع والشرح الكبير)، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المَرْداوي (ت ٨٨٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي – د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤١٥ هـ، عدد الأجزاء: ٣٠.
٦- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، ط١، ١٤١٨هـ، عدد الأجزاء: ٦.
٧- تاريخ ابن معين رواية الدوري، أبوزكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد أنور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ، عدد الأجزاء: ٤.
٨- تاريخ ابن معين – رواية عثمان الدارمي، أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث، (د. ط)، (د. ت).
٩- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: -، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، عدد الأجزاء: ١.
١٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١٥.